

Distr.: General
19 June 2020
Arabic
Original: English/French



رسالة مؤرخة 18 حزيران/يونيه 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أرفق طيه نسخة من الإحاطتين اللتين قدمهما المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، غير بيدرسن، ومحامية حقوق الإنسان والناشطة نورا غازي، فضلا عن البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي، إستونيا، ألمانيا، إندونيسيا، بلجيكا، تونس، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، الصين، فرنسا، فييت نام، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النيجر، الولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتصل بالجلسة عن طريق التداول بالفيديو بشأن الحالة في الشرق الأوسط (سورية) التي عقدت يوم الثلاثاء، 16 حزيران/يونيه 2020. وكذلك أدلى ممثل الجمهورية العربية السورية ببيان.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، ستصدر هاتين الإحاطتين وهذه البيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نيكولا دو ريفيير
رئيس مجلس الأمن.



المرفق الأول

بيان المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سورية، غير بيدرسن

أخبرت المجلس الشهر الماضي بمدى صدمتي من شدة قلق السوريين العاديين إزاء الحالة الراهنة لبلدهم الحبيب ومستقبله (انظر S/2020/420). وبعد شهر، سمعت تلك الرسائل تتردد بصوت أعلى، بما في ذلك خلال المشاورات المستمرة مع السوريين المشاركين في غرفة دعم المجتمع المدني ومع المجلس الاستشاري للمرأة السورية. لقد استمعت إلى العديد من النداءات التي يعرفها أعضاء المجلس والمتمثلة في - التوق لإحراز تقدم في العملية السياسية عملاً بالقرار 2254 (2015)، وإنهاء جميع أعمال العنف والإرهاب، ووقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد، واتخاذ إجراءات بشأن المحتجزين والمختطفين والمفقودين، وإحراز تقدم في تهيئة الظروف لعودة اللاجئين السوريين والمشردين داخليا إلى ديارهم في أمان وبطريقة طوعية وكريمة.

وسمعت مستوى جديدا من القلق إزاء الانهيار الهائل في الظروف الاقتصادية في جميع أنحاء البلد. ومن السهل أن نفهم السبب. فخلال أسبوع واحد فقط خلال الفترة المشمولة بالتقرير، انخفضت قيمة الليرة السورية في السوق أكثر مما انخفضت طيلة السنوات التسع السابقة بأكملها، قبل أن ترتفع إلى حد ما من جديد. غير أن تقلب العملة والأسعار لا يزال حادا، وقد بلغ معدل التضخم مستويات الذروة في الأشهر الستة الماضية. وتضرب الأزمة الاقتصادية كل جزء من سورية، بغض النظر عن السيطرة على الأراضي: من دمشق والجنوب الغربي إلى حلب، والشمال الغربي، والشمال الشرقي. والأدوية نادرة وأكثر تكلفة. وارتفعت أسعار المواد الغذائية بشكل جنوني، وتعطلت خطوط الإمداد. وتراجعت القوة الشرائية للسوريين العاديين بشكل خطير حيث أن الأجور - في القطاعين الخاص والعام على حد سواء - غير كافية إلى حد كبير لتلبية المتطلبات اليومية.

وقبل هذا التدهور الأخير، قُدر أن أكثر من 80 في المائة من السوريين يعيشون تحت خط الفقر. ومما لا شك فيه أن الحالة أكثر حدة اليوم، ومن المرجح أن تكون وطأة هذا الفقر أكثر شدة. ويُقدر برنامج الأغذية العالمي الآن أن نحو 9.3 ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وأن أكثر من مليوني شخص آخرين معرضون له، أي بزيادة قدرها نحو 42 في المائة في العام الماضي. وكما حذر المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي ديفيد بيسلي مؤخرا: إذا تدهورت هذه الحالة، فإن "المجاعة على الأبواب". وتتأثر المرأة السورية - وهي المعيلة الرئيسية في العديد من الأسر - بشكل غير متناسب، وتضطر إلى تحمل مسؤوليات الرعاية مع دعم الأسرة ماليا. ويواجه العديد من النساء، بمن فيهن النساء في مجتمعات اللاجئين، مخاطر أكبر للاستغلال والإيذاء في كفاحهن من أجل تلبية الاحتياجات اليومية لأسرهن.

وخلال الأسابيع الأخيرة، رأينا العديد من السوريين يبدؤون في التعبير عن مخاوف جديدة، بل وحالة من الذعر في بعض الأوساط. وسمعنا عن اضطراب محلات تجارية وصيدليات إلى الإغلاق، لعدم قدرتها على مواجهة التقلبات الأخيرة، وعن فقدان الوظائف، وتراجع التحويلات المالية. وفي بعض مناطق شمال غرب سورية، ظهرت تقارير عن استخدام السكان المحليين للعملات الأجنبية بشكل متزايد.

لقد دمر الصراع المستمر منذ عقد من الزمن في سورية، الشعب السوري وبيئته وبنيتة التحتية ونسجته المجتمعي ذاته - وروابط الثقة التي تدعم أي اقتصاد. كما اتسمت الحوكمة الاقتصادية في سورية بسوء الإدارة المالية والنقدية المتكرر والفساد. وخلال الأشهر الأخيرة، انضمت عوامل جديدة إلى تلك

المشاكل الهيكلية الأساسية، مما دفع الاقتصاد إلى حافة الهاوية. وكان للأزمة المصرفية في لبنان المجاور تأثير كبير. كما ساهمت في ذلك العواقب التي عانت منها جميع المجتمعات والاقتصادات جراء التدابير المتخذة لمكافحة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

وثمة عامل آخر في هذا السياق هو الجزاءات الكبيرة التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وهي تستهدف الأفراد والكيانات المنتسبين إلى الحكومة وتقيّد النشاط في القطاعين المالي والمصرفي وقطاعي النفط والغاز والقطاع العسكري، فضلاً عن الصادرات والإقراض المتعدد الأطراف إلى سورية والاستثمارات فيها. وستبدأ الجزاءات الثانوية الأخرى التي تفرضها الولايات المتحدة، والتي أُنْ بها منذ سن التشريع قبل ستة أشهر، حيز النفاذ في وقت مبكر هو يوم غد، وتهدف إلى ردع النشاط التجاري الأجنبي مع الحكومة السورية.

وفي ظل هذه الخلفية، رأينا تظاهرات بعض السوريين سلمياً في الشوارع في بعض المناطق خلال الأسابيع الأخيرة، مثلما حصل في السويداء ودرعا وإدلب، احتجاجاً على مجموعة من المظالم. وعلاوة على ذلك، في جنوب غرب سورية، تم تجنب ما كان قد يصبح مواجهة عنيفة كبيرة، تتركز حول مدينة طفس، في الوقت الراهن بمساعدة الوساطة الروسية. بيد أننا نشعر بالقلق لأنه حدث منذ ذلك الحين حوادث وتوترات أمنية أخرى قد تؤدي إلى تجدد تصاعد أعمال العنف. وهي منطقة تشهد توترات جيوسياسية أوسع نطاقاً يبدو أنها تزداد حدة. وأشار كذلك إلى أن هذا الشهر شهد مرة أخرى تقارير عن غارات جوية إسرائيلية داخل سورية. كما أن جنوب سورية منطقة يبدو أن خلايا تنظيم داعش لا تزال نشطة فيها.

وفي الوقت نفسه، في الشمال الغربي، فإن حالة الهدوء التي حققتها روسيا وتركيا لا تزال متماسكة إلى حد كبير. ومع ذلك، شهدنا إشارات مثيرة للقلق تتمثل في: زيادة القصف المتبادل، وورود تقارير عن تعزيزات من كلا الجانبين، والإفادة عن أول ضربات جوية من أطراف موالية للحكومة خلال فترة ثلاثة أشهر، وتقارير تتعلق بتشريد المدنيين مجدداً. وفي الأسبوع الماضي، شنت غرفة عمليات جماعة وحرض المؤمنين المتطرفة، هجوماً آخر عبر خطوط المواجهة، أسفر عن مقتل عدد من الجنود السوريين. وفي وقت لاحق، قُتل اثنان من قادتها في غارة شنتها الولايات المتحدة بطائرة بدون طيار في 14 حزيران/يونيه. وقد شكلت هي وفصائل متطرفة صغيرة أخرى الآن غرفة عمليات جديدة - وهي نذير محتمل بهجمات في المستقبل. وقد أكدت لي كل من روسيا وتركيا أنهما تعملان على احتواء الحالة والحفاظ على الهدوء، وألاحظ إحرار المزيد من التقدم في التعاون الروسي - التركي بشأن عمل الدوريات المشتركة في الميدان.

وسأظل أناشد من أجل المحافظة على الهدوء في إدلب وأماكن أخرى، ومن أجل وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، وفقاً للقرار 2254 (2015). وأشدّد على أهمية التصدي للتحدي الذي تشكله الجماعات الإرهابية المدرجة في القائمة وفق نهج تعاوني وهادف وفعال يكفل الاستقرار وحماية المدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني احتراماً كاملاً. والشيء نفسه ينطبق على الجهود الرامية إلى منع عودة ظهور تنظيم داعش، الذي استمرت هجماته في الصحراء الوسطى وحولها.

وأنا على استعداد لعقد وتيسير دورة ثالثة للجنة الدستورية بقيادة سورية وملكية سورية. وأمل، مع إدراكي بأن القيود على السفر على الصعيد العالمي لا تزال قائمة، أن يتسنى عقد دورة في جنيف بحلول نهاية آب/أغسطس.

غير أن من الواضح أن الواقع الذي يواجهه الشعب السوري لا يمكن معالجته بمناقشة الدستور فقط، وستواجه الأطراف السورية صعوبات كبيرة في حل مشاكل سورية من دون دبلوماسية حقيقية بين الجهات الفاعلة الدولية الرئيسية ذات النفوذ. ففي نهاية المطاف لا تزال هناك خمسة جيوش دولية تعمل في جميع أنحاء البلد وتدابير نشطة يتخذها العديد من البلدان فيما يتعلق بسورية.

وهناك خلافات حقيقية وجوهرية فيما بين تلك الأطراف الدولية، كما هو الحال بين الأطراف السورية. وقد شهدنا، بالفعل، هذه الاختلافات في المناقشات المتعلقة بالجزاءات في الأسابيع الأخيرة، وما زلنا نرى ذلك في تقييمات متنافسة بشأن الإرادة السياسية لمختلف الأطراف الفاعلة للعمل على حل النزاع. إن هذه المسائل لن تحل عن طريق اتخاذ المواقف. فينبغي لها أن تكون موضوعاً لنقاش ودبلوماسية حقيقيين. وسيحتاج إطلاق العنان للتقدم إلى خطوات تعاونية وتبادلية، على أساس تفاهات واضحة، من قبل الأطراف السورية والشركاء الدوليين. وإنني على قناعة بأن هناك مصالح مشتركة يمكن أن تبنى عليها تلك الدبلوماسية، وهناك التزام مشترك أعلن بمواصلة العمل من أجل تنفيذ القرار 2254 (2015) ودعم عملية جنيف السياسية التي يقودها ويملكها السوريون وتيسرها الأمم المتحدة.

وكذلك أود أن أكرر، في هذا الوقت الحرج، تأكيد الأمين العام على أهمية إيصال المعونة الإنسانية بالكامل وبصورة مستمرة ومن دون عائق، باستخدام جميع الطرائق، بما في ذلك توسيع سبل الوصول عبر الحدود. ويظل وصول المساعدات الإنسانية أمراً لا غنى عنه نظراً لمعاناة الشعب السوري المتزايدة، وكذلك بسبب استمرار خطر انتشار جائحة كوفيد-19. وقد أبلغت سورية حتى الآن عن 183 حالة في المجموع.

وأكرر، في ذات الوقت، مناشدتي للحكومة السورية وجميع الأطراف السورية الأخرى أن تقوم بعمليات إطلاق سراح واسعة النطاق ومن جانب واحد للمحتجزين والمختطفين، ولا سيما النساء والأطفال والمسنين والمرضى، وأن تتخذ إجراءات أكثر جدوى بشأن المفقودين. فما زالت جائحة كوفيد-19 تشكل خطراً، وينبغي أن توفر زخماً إضافياً لمثل هذا العمل، كما حدث في بلدان أخرى.

وتمر سورية بفترة تقلب كبير. ولا ينبغي لأي من المشاركين في النزاع أن يفترض أن الوقت في صالحه. ولا ينبغي لأحد أن يكون متأكداً من أن فرصاً أفضل ستسنع مستقبلاً. والمطلوب هو استعداد الجميع للتعامل بجدية مع حقائق النزاع. وسأواصل العمل مع الأطراف السورية وجميع الجهات الفاعلة الدولية، مسترشداً بالقرار 2254 (2015)، على تيسير سبيل للمضي قدماً بعلاج جميع جوانب النزاع ونتائجه ويستعيد سيادة سورية ووحدتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية ويضع حداً لمعاناة الشعب السوري الحادة ويمكنه من تشكيل مستقبله.

المرفق الثاني

بيان محامية حقوق الإنسان والناشطة نورا غازي الصفي

لقد شعرت بارتباك شديد عندما تفضلت الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن بدعوتي إلى حضور هذه الجلسة، إذ كيف يمكنني أن أصف، في غضون عشر دقائق، معاناة شعب وبلد استمرت الآن لما يقرب من عشر سنوات؟

إنني بالتأكيد فخورة جدا بمخاطبة مجلس الأمن. وإن حياتي تمر أمامي الآن مثل فيلم قصير، يظهر كل ما عانيت من حرمان وخسائر نتيجة مقاومتي للطغيان والظلم. غير أنني أشعر، في ذات الوقت، بأنني أواجه اختباراً صعباً أمام عيون العالم. هل سيشكل وجودي حقاً مساهمة في إيجاد حل لمسألة المعتقلين والمختفين قسراً في سورية؟ أم أنني سأستخدم كأداة لإبراز الوجه الإنساني للمجتمع الدولي الذي للأسف، ظل يخفق على الدوام في مناصرة المسائل الإنسانية العادلة؟

لقد ترعرعت، خلال طفولتي ومراهقتي، على قصص كفاح الشعوب في جميع أنحاء العالم - في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والعالم العربي - باسم قضايا الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي التي نتجت عن ممارسات استبدادية وعنصرية.

ولست هنا لأتكلم عن نفسي أو عن معاناتي كابنة وكزوجة. وليس لدي أي موقف شخصي تجاه أي شخص أو أي طرف على الرغم من كل معاناتي والثمن الباهظ الذي دفعته في حياتي الشخصية والمهنية، لأنه لا مكان للكراهية في العمل في مجال حقوق الإنسان. وهذا ما لا يفهمه خصومنا. وأحاول، اليوم، أن أختصر في إحاطتي قصة وطن وأن أتطرق بكلماتي إلى مسألة أخلاقية وإنسانية هي بالتأكيد تاريخية.

فأنا أتكم هنا وفي هذه اللحظة، عن معاناة عشرات الآلاف من عائلات المفقودين والمختفين قسراً والمحتجزين، ولا سيما النساء، في هذه المنطقة الجغرافية الأقرب إلى فؤادي، أي سورية. إنني أحدد النساء لأسباب عديدة، لعل أهمها هو أنهن الضحايا المباشرات لهذه الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان مع الاختفاء القسري لذويهن الذكور بأبشع الطرق.

وبطبيعة الحال، فإن هذا لا يجعلني أستبعد النساء أنفسهن كمحتجزات أو مفقودات أو مختفيات قسراً. ولكن، كما يعلم الأعضاء، فإن معظم الذين اختفوا أو اعتقلوا هم من الرجال. وهذا يترك المرأة بمفردها، تكابد لوحدها كل مصاعب الحياة ومشاعر الخسارة وتعتي بعائلتها وحدها وتتناضل من أجل هذا البلد ولمعرفة الحقيقة بشأن غياب ذويها وحدها.

فنحن النساء السوريات نكافح من أجل معرفة مصير ذواتنا والمطالبة بالعدالة لهم ولنا ومن أجل بلدنا. وقد أنشأنا العديد من الجمعيات العائلية، وأنا فخورة بكوني عضواً مؤسساً لواحدة منها - حركة "عائلات من أجل الحرية".

كما إنني فخورة بنجاحي، مع فريقي في منظمة نوفوتوزون (NoPhotoZone) التي أديرها، في عدم التمييز ضد عائلات المحتجزين والمختفين قسراً على أي أساس سياسي أو على أساس الطرف الذي اعتقل أو أخفى ذويهم. بل جمعنا المئات من هذه العائلات رغم أنف كل من أراد التفريق بيننا. يوحدنا الألم والمعاناة والهدف. نريد ذواتنا. نريد العدالة، والبدء في معرفة الحقيقة ستقودنا إليها.

ولعل أبرز الأسباب التي تجعل معاناتنا مستمرة هو غياب الإرادة السياسية الدولية لوضع حد لها.

ووفقاً للعديد من المنظمات الدولية، كان هناك عشرات الآلاف من المحتجزين والمختفين قسراً والمفقودين في سورية منذ اندلاع الاحتجاجات في آذار/مارس 2011. وكان أحد مطالبنا ذات الأولوية في تلك الاحتجاجات هو إطلاق سراح المحتجزين، ولكن النتيجة كانت أننا قبلنا بعمليات القتل والاعتقالات. لقد أدى العنف إلى مزيد من أعمال العنف في جميع أنحاء سورية حتى أصبحنا الآن غير قادرين على إحصاء عدد ضحاينا وأسماء خصومنا الذين ينتهكون حقوقنا كل يوم.

فأعمال الاحتجاز والاختفاء القسري والتعذيب ترتكبها أطراف عديدة، لكن العالم يعتبر النزاع في سورية حرباً بين نظام ديكاتوري وفصائل متطرفة، ويغض الطرف عن وجودنا كنشطاء غير عنيين يرفضون كل من يرتكب العنف والظلم من خلال مقاومتنا بلا عنف.

وهناك الآلاف من النساء والأطفال الأبرياء في مراكز الاحتجاز، ومئات الأمهات اللواتي أُلقي القبض عليهن مع أطفالهن وأطفالهن المولودين داخل مراكز الاحتجاز. وقد اتُهم جميع المعتقلين بأنهم إرهابيون على الرغم من أنهم لم يرتكبوا أي ذنب سوى أنهم رفضوا الظلم. وربما لم يشاركوا في أي عمل ضد السلطات ولكنهم اعتقلوا لمجرد أنهم ينتمون إلى مناطق أثارت غضب هذه السلطات أو كرهائن بسبب نشاط الأقارب المعارضين للنظام. هل يعتقد أحد هنا أن هناك نظاماً سياسياً يكره منطقة معينة ويغضب عليها؟ وأرجو من أعضاء المجلس استعراض مؤشرات التنمية في سورية قبل عام 2011.

واسمحوا لي أن أعرب عن رفضي ورفض من أمثلهم لجميع صفقات تبادل الأسرى التي تجري بين الأطراف المتحاربة، التي لا ننتمي إلى أي طرف منها. إن معتقليننا ليسوا أسرى حرب، بل إنهم أشخاص محتجزون تعسفاً تستخدمهم الحكومة المركزية كأداة للضغط ولتحقيق المكاسب. ونرى أن صفقات تبادل الأسرى ليست سوى ابتزاز. إننا نريد حلاً جذرياً وشاملاً ومنصفاً لجميع المعتقلين والمختفين في سورية، وليس لبعضهم فسحب.

واليوم أتحدث عن انتهاكات القوانين من قبل النظام السوري، ليس فقط القوانين الدولية ولكن أيضاً القوانين السورية، وفي مقدمتها الدستور السوري الحالي. وأدافع عن القانون السوري نفسه ضد كل من ينتهكه أو يخرقه أو يحقره. أليست المحاكم الاستثنائية، ولا سيما المحكمة العسكرية الميدانية ومحكمة الإرهاب، انتهاكاً لمبادئ المحاكمة العادلة المنصوص عليها في القانون السوري والقانون الدولي؟ ألا تشكل عمليات الإعدام بإجراءات موجزة انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان والسجناء؟ أليس التعذيب جريمة في جميع القوانين وفي جميع الظروف؟

وهناك أمثلة يومية على انتهاك الدستور السوري من قبل الذين يقولون إنهم أوصياء عليه. نحن حماة الدستور. وليست لدينا قوة عسكرية، لكن سلاحنا هو القانون، وخصمنا ينتهك القانون.

أليس بديهياً للعالم من ينتهك القوانين في سورية؟ فلتخليوا موت أحد أفراد الأسرة؛ ولتتخللوا كيف يستعدون لجنائز كبيرة لتوديعه، مرتدين أجمل الملابس ومُحيين حفل تعزية وواضعين أجمل الزهور على قبره. نحن محرومون من ذلك في سورية. نريد قبوراً للموتى من أحبائنا، ونريد أن نعيش فترة الحداد عليهم، كما يحق لكل إنسان على هذه الأرض، ونريد أن نضم جروحنا المفتوحة.

وأمل أن أنقل هنا كل ما فعلته من أجل قضايا المحتجزين والمختفين. وأحمل الرسائل إلى المجلس من مئات النساء اللواتي أمثلهن. وتطالب هؤلاء النساء بالكشف عن مصير أحبائهن ولا يعتبرن شهادة الوفاة، كوثيقة تتضمن تاريخاً وسبباً وهمياً للوفاة، كافية.

وأقول للجميع إن العالم بأسره متحد في خوفه من مرض فيروس كورونا. على الأقل، لماذا لا نتحد حول إرادة اتخاذ قرار حماية المعتقلين في السجون السورية من هذا الفيروس، الذي يعرضهم لخطر مزدوج؟ إن مطالبنا بسيطة وواضحة للعالم. نحن السوريين نريد تطبيق القوانين والمساءلة لمن ينتهكونها ويصفوننا بالخونة بسبب مطالبنا. فهل يجب أن نخضع للظلم والطغيان حتى لا نسمى خونة؟

أنا لست خائنة ولست خائعة. أنا أنتمي إلى سورية - الأرض والشعب والدولة، مثل السوريين الآخرين. نعم، أنا أنتمي إلى دولة - الدولة التي ينتهكها النظام السوري من خلال الممارسات غير العادلة تجاه جميع سلطاته التشريعية والقضائية والتنفيذية التي يحددها الدستور بأنها الشعب والأرض والسلطة. فكيف يمكنني أن أكون معارضة لدولتي؟ وأعتقد أنني، بسبب حبي للدولة، أواجه النظام الذي سرق من السلطات استقلاليتها وأخضع الشعب والأرض.

نحن شعب ينتمي إلى دولتنا ويحميها ويدافع عنها ضد نظام أمني وسياسي يسرق البلد كل يوم. وأعتذر لأنه لا يسعني أن أنهى كلمتي بدون أن أقول ما يحتثي قلبي على أن أقوله بشأن الاحتجاجات السلمية في السويدية، بجنوب سورية، وإلقاء السلطات السورية خلال احتجاج الأمس على 10 نشطاء ينتمون إلى أقلية يدعي النظام حمايتها، لا يمكنه أن يتهمهم بأنهم إرهابيون، وهو يعرف السبب.

وأخيراً، أمل أن أكون قد نجحت في إيصال رسالتي إلى العالم - وهي رسالة سأكون دائماً على استعداد لدفع ثمنها. وأشكر الأعضاء على أخذ الوقت الكافي للاستماع إلي، وأشكر مرة أخرى الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن على دعوتي. نرجو أن يكون لدينا جميعاً عالم حر وعادل.

المرفق الثالث

بيان الممثل الدائم لبليجيكا لدى الأمم المتحدة، مارك بيكستين دو بوتسويرفا

ونود أن نبدأ بتوجيه الشكر إلى المبعوث الخاص على إحاطته، وكذلك إلى السيدة غازي على مداخلتها وشهادتها القوية. لا نزال نؤيد دعوة المبعوث الخاص إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني وإطلاق سراح المحتجزين على نطاق واسع وضرورة ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل.

ونرحب بالهدوء النسبي في شمال غرب البلد منذ اتفاق وقف إطلاق النار الروسي - التركي في بداية آذار/مارس. غير أن الضربات الجوية الروسية الأخيرة وهجمات المدفعية السورية توضح هشاشة الحالة. والمخاطر التي يتعرض لها مئات الآلاف من المدنيين الضعفاء في هذه المنطقة شديدة. ونحث جميع الأطراف على الامتناع عن العنف وتخفيف حدة التوتر وممارسة أقصى درجات ضبط النفس. وينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور مركزي في تنفيذ وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، وكذلك في رصده.

وما زالت الحرب تحتمل في سورية منذ أكثر من تسع سنوات حتى الآن. وقد سبق أن قلنا في مرات عديدة، وأكرر ذلك اليوم مرة أخرى - فليس هناك حل عسكري لهذه الحرب. وفي الوقت نفسه، ما تزال الآثار المدمرة للانهيار الاقتصادي الناجم عن سنوات من سوء الإدارة والفساد ملموسة على نطاق أوسع في جميع أنحاء سورية. وليست الاحتجاجات التي شهدتها السويداء وغيرها ليست سوى عرض لأزمة أعمق وضاربة في قلب دمشق.

ولم تؤد تسع سنوات من العنف والقمع الوحشي إلى النتائج التي تأمل السلطات السورية في تحقيقها وعوضاً عن ذلك أصبح البلد في حالة من الفوضى. فالحل السياسي هو وحده القادر على كسر حلقة العنف وإعادة سورية إلى مسارها الصحيح.

وينبغي إعادة تنشيط اللجنة الدستورية والعملية السياسية عموماً على وجه الاستعجال. ونؤيد تأييداً تاماً جهود المبعوث الخاص باعتبارها إسهاماً مهماً في العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة والصادر بها تكليف بموجب القرار 2254 (2015)، ونحث الدول الأعضاء ذات النفوذ على دمشق على استخدامها على وجه السرعة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون جميع الانتخابات، بما في ذلك الانتخابات البرلمانية، نزيهة وشفافة ومفتوحة أمام مشاركة أعضاء الشتات السوري، لكي تكون خطوة واحدة على طريق هذا الحل السياسي.

ولم يحرز حتى الآن أي تقدم فيما يتعلق بمسألة السجناء السياسيين والمفقودين. لقد حان الوقت لدمشق أن تتجاوز تبادل الأسرى واحداً مقابل الآخر والإفراج عن السجناء والمعلومات كإجراء مهم لبناء الثقة.

ويجب ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل الآن أكثر من أي وقت مضى. وستواصل بليجيكا، بصفتها شريكا في الصياغة مع ألمانيا، عملها لأجل تجديد القرار 2165 (2014)، المتعلق بتقديم المساعدة عبر الحدود. ونحث جميع أعضاء المجلس على أن يكونوا على وعي تام بالمسؤولية المشتركة التي تقع على عاتقنا في هذا الموضوع. ويجب أن نتحمل عبء هذا العمل معاً، مسترشدين بالمصالح الإنسانية للرجال والنساء والأطفال السوريين فحسب.

ومن المتوقع أن يعقد مؤتمر بروكسل الرابع وفي نهاية هذا الشهر. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أهم المانحين للعمل الإنساني في سورية، حيث ساهم بأكثر من 17 مليار يورو منذ بداية هذه الحرب السورية. مع ذلك وإلى أن تنتهي هذه الحرب ويمضي الحل السياسي قدما، فإننا نعيد تأكيد موقفنا المتمثل في امتناع الاتحاد الأوروبي عن إعادة الإعمار.

ختاما، أود أن أتطرق سريعا إلى الجزاءات. إن الجزاءات التي فرضها الاتحاد الأوروبي تستهدف المسؤولين عن إصدار الأوامر أو تنفيذ الهجمات وممارسات التعذيب ضد شعبهم، أو أولئك المسؤولين عن صنع أو استخدام الأسلحة الكيميائية، أو تكوين ثروتهم الشخصية على اقتصاد الحرب. وهي مصممة بعناية لتجنب أي آثار إنسانية ضارة أو عواقب غير مقصودة بالنسبة للأشخاص غير المستهدفين.

المرفق الرابع

بيان الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، جانغ جون

أود أن أنضم إلى زملائي في توجيه الشكر للمبعوث الخاص ببيدرسن على إحاطته. ونقدر جهوده المتواصلة في ظل الظروف الصعبة التي يعمل فيها. وأحيط علماً أيضاً بالملاحظات التي أبدتها السيدة غازي.

وفيما يتعلق بالمسألة السورية، يتمثل موقف الصين الثابت في دعم عملية سياسية تملكها وتتولى قيادتها سورية. وقد تم المزيد من التشديد على الحاجة الملحة إلى إيجاد حل سياسي لهذه المسألة في سياق مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ونذكر أن هذه الجائحة قد سببت صعوبات إضافية لهذه العملية. وفي الوقت نفسه، نعتقد اعتقاداً راسخاً بأنه ينبغي ألا تتوقف هذه العملية السياسية تحت أي ظرف من الظروف. ندعو المبعوث الخاص إلى بذل كل جهد ممكن لتعزيز الحوار السياسي الموضوعي وتعزيز الثقة المتبادلة بين الأطراف المعنية. ويسرنا أن نحيط علماً بأن اللجنة الدستورية ستعقد دورتها الثالثة من الاجتماعات قبل نهاية آب/أغسطس، ونتطلع إلى إحراز مزيد من التقدم في تلك الجولة من المشاورات.

ونأمل أيضاً أن تلقى نداءات وقف إطلاق النار التي وجهها الأمين العام والمبعوث الخاص ردوداً إيجابية. ومع إتاحة الفرصة لتعزيز الحوار الشامل وإيجاد الحل السياسي، فلا يمكننا أن نشدد بما يكفي على أهمية ضرورة قيام الأطراف السورية بتعزيز التشاور داخل اللجنة الدستورية، فضلاً عن التعاون البناء مع المبعوث الخاص. كما ينبغي للأطراف الأخرى ذات الصلة أن تضطلع بدور إيجابي في التصدي المشترك للتحديات التي تواجه الشعب السوري.

وفيما يتعلق بمسألة الجائحة، فإننا نشير إلى وجود إصابات مؤكدة جديدة في سورية. وتتخذ الحكومة السورية تدابير فعالة لمكافحة الجائحة. وفي الوقت نفسه، ينبغي للمجتمع الدولي أن يكتف تعاوناً مع شعب سورية وحكومتها في مكافحة الفيروس. لقد تبرعت الصين بإمدادات طبية لوزارة الصحة السورية في وقت سابق من هذا الشهر، ونحن على استعداد لمواصلة تقديم دعمنا ومساعدتنا. وفي هذا الوقت العصيب، يتحتم على المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة وبلدان المنطقة التعاون مع الحكومة السورية في مكافحة الجائحة وتخفيف معاناة الشعب السوري.

ويساورنا القلق العميق من التقارير الواردة مؤخراً عن الوضع الاقتصادي في سورية. لقد سببت سنوات الحصار الاقتصادي معاناة هائلة للشعب السوري - ولا سيما للنساء والأطفال. وتثقل المعاناة الناجمة عن تخفيض قيمة العملة السورية وارتفاع أسعار السلع الأساسية، بما في ذلك الغذاء، على كاهل المدنيين في جميع أنحاء البلد. وقد استمعنا إلى إحاطات من المبعوث الخاص عن الفقر والمجاعة المحتملة في البلد، ويساورنا قلق بالغ جراء ذلك. ونحث الولايات المتحدة على الاستجابة الفعالة للنداءات العاجلة التي وجهها الأمين العام ومبعوثه الخاص برفع جزاءاتها الأحادية فوراً.

ومما يثير القلق أكثر أن مجموعة جديدة من الجزاءات ستفرض على سورية. ولا مناص من أن تزيد هذه الجزاءات عرقلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، فضلاً عن عرقلة سبل عيش السوريين العاديين. وبما أن البلدان الضعيفة مثل سورية ما تزال تعاني من هذه الجائحة، فإن فرض المزيد من الجزاءات إجراء غير إنساني وقد يسبب كوارث إضافية. وينبغي للأمم المتحدة، ولا سيما مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إيلاء مزيد من الاهتمام للأثر السلبي للجزاءات على الظروف الإنسانية للشعب السوري.

وتتحدث بعض البلدان عن حقوق الإنسان. ولئن كانت تهتم فعلا بالحقوق الإنسانية للشعب السوري، فينبغي لها اتخاذ إجراءات ملموسة للاستجابة لنداءات الأمين العام ومبعوثيه الخاصين بشأن مسألة الجزاءات.

وينبغي أن نعترف ونشيد بالجهود الكبيرة التي تبذلها الأطراف المعنية للحفاظ على وقف إطلاق النار وتعزيز الاستقرار في سورية. وفي الوقت نفسه، ينبغي للمجتمع الدولي أن يبتنّه إلى سعي الإرهابيين إلى الاستفادة من الوضع الراهن، وأن يمنحهم من ذلك. وينبغي لمجلس الأمن أن يولي اهتماما وثيقا لهذه المسألة ويدعم دعوات المبعوث الخاص إلى بذل جهود فعالة وتعاونية وهادفة لمكافحة الإرهاب. وندعو الأطراف المعنية أيضا إلى بدء المفاوضات واتخاذ إجراءات بشأن مكافحة الإرهاب.

ويجب أن يقرر السوريون وحدهم مستقبل بلدهم دون أي تدخل أجنبي. ومن الضروري احترام سيادة سورية وسلامتها الإقليمية وتوطيدها. وستواصل الصين دعم المساعي الحميدة للمبعوث الخاص في الوفاء بولايته التي أيدّها القرار 2254 (2015).

المرفق الخامس

بيان المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية إلى مجلس الأمن، خوسيه سنغر وايسنغر

أشكر السيد بيدرسن على إحاطته.

كما أود أن أشكر السيدة نورا غازي على تعبيرها عن آراء أسر آلاف السوريين الذين فقدوا على مدى سنوات من النزاع. وسواء كان أحبائهم محتجزين أو موتى، فإن للأسر الحق في معرفة مكان وجودهم.

إن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) يمكن أن تكون تحدياً على نطاق غير مسبوق بالنسبة للشعب السوري، كما أنها قد تكون أيضاً فرصة لتعزيز تضامننا مع أكثر الفئات ضعفاً.

قبل عام واحد، اتحد مجلس الأمن في اتخاذ القرار 2474 (2019) بشأن المفقودين في النزاعات المسلحة. وأكد المجلس باتخاذ القرار أن الخطوات الواردة فيه يمكن أن "تسهم في عملية بناء الثقة بين أطراف النزاعات المسلحة". وفي السياق السوري، حيث جرى الإبلاغ عن اختفاء أكثر من 90 000 شخص منذ بداية النزاع، يمكن أن يكون تحقيق مزيد من التقدم في الإفراج عن المحتجزين لأسباب إنسانية الخطوة الأولى في مجهود وطني لبناء الثقة والذي يمكن أن يشكل في نهاية المطاف حجر الزاوية في عملية أوسع نطاقاً يحقق السوريين من خلالها المصالحة.

ويجب أن ندعو بلا كلل إلى تعزيز الحقيقة والعدالة والمساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب، حتى يدفع المسؤولون ثمن أفعالهم. ولذلك، تقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية مواصلة المطالبة باتخاذ إجراءات أكثر جدوى بشأن الإفراج عن المحتجزين وتوفير معلومات عن المفقودين لأسرهم.

يشكل تدهور الأحوال المعيشية للسوريين مصدر قلق كبير للجمهورية الدومينيكية. ويقوض تلاقي أزمة إنسانية وأزمة اقتصادية وأزمة صحة عامة محتملة مقدرة الناس على التأقلم ويؤثر تأثيراً خطيراً على قدرتهم على الصمود.

ويضاف إلى قائمة الشواغل العلامات المثيرة للقلق على عودة ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وإعادة تجميع صفوفه في المنطقة، حيث تهاجم عناصره من جديد المدنيين وقوات الأمن ويهربون المزارعين بتدمير سبل عيشهم وهياكلهم الأساسية.

وتؤكد جميع هذه الظروف مرة أخرى الحاجة الملحة إلى مواصلة الضغط من أجل التوصل إلى حل سياسي نهائي ومستدام للنزاع. وأقول ذلك مرة أخرى: حل سياسي - حل يساعد السوريين على إعادة بناء بلدهم وانطلاقه مجدداً على أساس سيادة القانون والسلام والأمن لجميع مواطنيه، بإنصاف ومساواة.

في الختام، تعيد الجمهورية الدومينيكية تأكيد النقاط التالية: من الضروري التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار على الصعيد الوطني - ويجب على جميع الأطراف، ومن يدعمونها، أن يلتزموا بذلك وأن يسمحوا للسكان الذين يعانون، ولا سيما في الشمال الغربي، بأن يشعروا بقدر من الأمن.

ومن المهم تيسير الوصول للأمن ودون عوائق لخدمة جميع المحتاجين، ولا سيما في مواجهة جائحة كوفيد-19 واستمرار الاحتياجات الملحة في جميع أنحاء البلد.

لا يوجد حل عسكري لهذا النزاع، بل حل يقوم على تسوية تفاوضية يقودها السوريون ويملكون زمامها وتيسرها الأمم المتحدة، على النحو المبين في القرار 2254 (2015).

ويمكن للجنة الدستورية في الواقع أن تكون فاتحة لعملية سياسية أوسع نطاقا. ولذلك، يتعين على الأطراف أن تواصل مشاوراتها حالما تتوفر الظروف للقيام بذلك.

أخيرا، يتعين على حكومة سورية أن تبدي التزاما موثوقا ومتجددا بالعملية السياسية الواسعة بالأقوال والأفعال وأن تهئ، بناء على ذلك الالتزام، الظروف لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في العام المقبل. والفرصة متاحة الآن للحكومة للمضي قدما وتلبية تطلعات الشعب السوري، بما في ذلك أولئك الذين يعيشون كلاجئين.

ولن يظهر حل مستدام لهذا النزاع إلا بالالتزام الحازم من جانب جميع الأطراف بتحقيق السلام والازدهار للشعب السوري بوصفه هدفهم الرئيسي.

المرفق السادس

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن

أود أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والسيدة نورا غازي على إحاطتهما.

فيما يتعلق بشمال غربي سورية، نعرب عن قلقنا المتزايد إزاء انتهاكات وقف إطلاق النار الأخيرة والتعزيزات العسكرية للجيش السوري في محيط إدلب. ولتجنب وقوع خسائر في صفوف المدنيين وموجة أخرى من النزوح الجماعي، يجب أن يظل منع التصعيد العسكري من أولويات المجلس. كما أن استمرار القتال في منطقة إدلب قد يعجل بانتشار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، لأنه يحد من عمل منظمات المعونة الإنسانية.

ومن المؤسف أننا لا نسمع إلا عن مستجدات قليلة في العملية السياسية. وندعو الطرفين إلى تحديد موعد لاجتماع اللجنة الدستورية في أقرب وقت ممكن.

ونكرر التأكيد على ضرورة تنفيذ القرار 2254 (2015). وتشكل خطة النظام السوري لإجراء انتخابات برلمانية في تموز/يوليه انتهاكا واضحا لخريطة الطريق الواردة في ذلك القرار، إذ يجب أن تكون هناك عملية سياسية شاملة للجميع وذات مصداقية قبل اتخاذ أي إجراءات من هذا القبيل.

وكما قالت السيدة غازي، فإن إحدى الخطوات الهامة نحو المصالحة الوطنية تتمثل في حل حالة المحتجزين في سورية. وندعو الحكومة السورية إلى التقيد بالقانون الدولي لحقوق الإنسان وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار 2139 (2014)، والإفراج فورا عن جميع الأشخاص المحتجزين تعسفا، ولا سيما النساء والأطفال. ويجب أن تتوقف حالات الاختفاء القسري. ومما يؤسف له أن إعلانات العفو العام السابقة لم تؤد إلى الإفراج عن أي أعداد ذات بال من الأشخاص المحتجزين تعسفاً.

ونذكر الحكومة السورية وحلفاءها بأن الاتحاد الأوروبي لن يقدم مساعدات لإعادة إعمار سورية قبل بدء عملية سياسية حقيقية. وأود أيضا أن أشدد على أن الأزمة الاقتصادية الراهنة في سورية ليست نتيجة للجزاء الدولية، بل هي نتيجة للفساد الواسع الانتشار وغياب الحكم الرشيد. كما أن الحالة الاقتصادية الصعبة في لبنان المجاور تؤثر تأثيراً كبيراً على سورية.

أخيراً، ستكرر هذه النقاط في غضون أسبوعين خلال مؤتمر بروكسل الرابع لدعم مستقبل سورية، الذي دعا إليه الاتحاد الأوروبي. ونرحب بالمداولات الملهمة عن طريق الفيديو التي عقدها الاتحاد الأوروبي، في إطار ذلك المؤتمر، في 8 حزيران/يونيه في جنيف بشأن المساءلة عن الجرائم المرتكبة في سورية. وكان من بين المشاركين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي؛ والناشطون في مجال حقوق الإنسان؛ والآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011؛ ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية؛ ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية وغيرها من الجهات التي تحاول إلقاء الضوء على انتهاكات الحقوق السورية وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. وينبغي لمجلس الأمن أيضا أن ينظر في اعتماد نهج كلي من هذا القبيل حيال المساءلة.

المرفق السابع

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أود أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والسيدة نورا غازي على إحاطتهما.

إن هناك أكثر من 100 000 شخص في سورية محتجزون اليوم في سجون النظام. ولا يمكن أن يؤخذ العفو الأخير الذي أعلنه النظام على محمل الجد.

كما أن عدم إحراز تقدم بشأن مسألة الأشخاص المختفين لا يزال أحد المصادر الرئيسية لمعاناة الشعب السوري.

ويجب على المجلس أن يتحد في الاستجابة لدعوة المبعوث الخاص إلى إطلاق سراح السجناء وتيسير الوصول إلى مراكز الاحتجاز. وثمة حاجة ملحة إلى تجاوز منطق تبادل الأسرى الحالي. وقد حان الوقت للعمل من أجل إطلاق عملية سياسية أوسع تلبي توقعات المجتمع المدني السوري.

وبهالنا الشلل الذي أصاب عمل اللجنة الدستورية بعد ثمانية أشهر من إنشائها. وبعد شهور من العرقلة، التي يتحمل النظام وحده المسؤولية عنها، ثمة ضرورة ملحة لاستئناف المناقشات مع المبعوث الخاص للتحضير لعقد اجتماع في جنيف في أقرب وقت ممكن. كما أن قمع النظام للاحتجاجات في جنوب البلد في الأسابيع الأخيرة يُظهر بوضوح أنه لا يزال يبحث عن حلول قمعية للمشاكل السياسية.

وفي مواجهة عدم الاستقرار ومرض فيروس كورونا، يجب أن تكون الأولوية هي التوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار على الصعيد الوطني تحت إشراف الأمم المتحدة، استجابة للنداء الذي وجهه الأمين العام ومبعوثه الخاص.

وفي الشمال الغربي، لا يزال اتفاق الهدنة الروسي - التركي هشاً. ولا يمكن أن تبرر مكافحة الجماعات الإرهابية استئناف النظام وحلفائه لهجومهم أو ارتكاب انتهاكات للقانون الدولي. وفي كل من الشمال الغربي والشمال الشرقي، يجب أن تصل المعونة الإنسانية إلى المحتاجين. وفي هذا السياق، لا تزال الآلية العابرة للحدود لا بديل عنها.

وستواصل فرنسا، إلى جانب شركائها، مكافحة ظهور داعش مجدداً في المناطق الوسطى من البلد.

أخيراً، يؤكد عدم الاستقرار والأزمة الاقتصادية الخطيرة في سورية الحاجة الملحة إلى إيجاد حل سياسي. إن الأزمة الاقتصادية في سورية هي نتيجة للفساد المزمن ورفض النظام تقديم تنازلات. وتركز الجزاءات الأوروبية على الأفراد والكيانات الذين يشاركون في القمع ويستفيدون من اقتصاد الحرب. وتشتمل الجزاءات أيضاً على آليات لضمان إيصال المساعدات الإنسانية. والاتحاد الأوروبي من بين المساهمين الرئيسيين في تقديم المساعدة الإنسانية، بما في ذلك في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام.

ونظراً لأن ذلك هو السبيل الوحيد لإعادة الاستقرار، فإنني أدعو المبعوث الخاص إلى العمل لإطلاق عملية سياسية تشمل جميع عناصر القرار 2254 (2015): تنفيذ تدابير بناء الثقة لتهيئة بيئة آمنة ومحيدة والشروع في الأعمال التحضيرية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة يشارك

ففيها أبناء الشتات السوري. ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يعترف المجلس بشرعية انتخابات لا تنفي بالمعايير المنصوص عليها في القرار 2254 (2015).

أخيراً، لن تمول فرنسا والاتحاد الأوروبي إعادة الإعمار في سورية إلى أن تبدأ على نحو وطيء عملية سياسية ذات مصداقية.

المرفق الثامن

بيان الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، كريستوف هويسغن

يساورنا القلق إزاء التقارير التي تفيد بتجدد العنف في شمال غرب سورية، ولا سيما الهجمات التي تشنها الجماعات الإرهابية من جهة، والغارات الجوية والقصف من جانب النظام السوري وروسيا من جهة أخرى. ونحذر النظام السوري وروسيا بشدة من شن هجوم عسكري جديد في إدلب ومحيطها ومما سيترتب على ذلك من آثار إنسانية.

فلن يسفر شن هجوم عسكري جديد إلا عن وقوع خسائر في صفوف المدنيين وحدث تشريد جماعي وكارثة إنسانية. وتكرر ما شهدناه في وقت سابق من هذا العام بذريعة محاربة الجماعات الإرهابية سيكون غير مقبول على الإطلاق. ولذلك، نحث جميع الأطراف، ولا سيما النظام السوري وروسيا، على احترام اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في 5 آذار/مارس والتقيد به بالكامل.

وما زلنا نؤيد تأييدا تاما دعوة المبعوث الخاص بيدرسن إلى وقف كامل وفوري لإطلاق النار في جميع أنحاء سورية، ونشدد على الدور المركزي للأمم المتحدة في التوصل إلى وقف حقيقي ومستدام لإطلاق النار على الصعيد الوطني تمشيا مع القرار 2254 (2015). وتزداد أهمية هذه الدعوة بالنظر إلى الحالة الأمنية الهشة، بما في ذلك في الجنوب.

لقد ازداد الوضع الاقتصادي والمالي في سورية تدهورا في الأسابيع الماضية. ويتحمل النظام السوري كامل المسؤولية عن الأزمة الاقتصادية والمالية وعن معاناة الشعب السوري. فنظام بشار الأسد هو الذي يشن حرباً ضد شعبه منذ عام 2011 ولا يزال يفعل ذلك.

وفي الوقت نفسه، يحاول النظام السوري إلقاء اللوم على الآخرين بزعمه أن الوضع الحالي في سورية هو نتيجة للجزاءات أو عدم المساعدة في إعادة الإعمار. وهذه ليست كذبة واضحة فحسب؛ بل خبيثة أيضا. وفي الوقت الذي يبدو فيه أن النظام السوري يجد صعوبة متزايدة في دفع رواتب مؤيديه، فإنه يبحث عن كبش فداء لتحويل الانتباه عن فشله الذريع.

فمنذ عام 2011، حشد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أكثر من 20 بليون يورو في صورة معونة إنسانية ومساعدات لتحقيق الاستقرار. وقدمت ألمانيا وحدها 8.1 بليون يورو من المساعدات منذ عام 2012، وفي عام 2020 ستقدم مرة أخرى حوالي 600 مليون يورو من المساعدات الإنسانية لسورية والبلدان المجاورة لها.

وفي 30 حزيران/يونيه، يشارك الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في رئاسة مؤتمر بروكسل الرابع بشأن دعم مستقبل سورية والمنطقة. وسيتيح المؤتمر مرة أخرى للمجتمع الدولي فرصة لتوحيد قواه لتعبئة الدعم المالي اللازم للمتضررين من النزاع السوري في سورية وفي البلدان المجاورة على حد سواء.

ويقوم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه حالياً بالكثير لمساعدة سورية. ونحن نساعد الشعب السوري، ولكن ليس النظام السوري.

إن ثمة مخرجا من الأزمة السورية: إطلاق عملية سياسية تحت رعاية الأمم المتحدة، تمشيا مع القرار 2254 (2015) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق).

وحالما يتم الشروع بجدية في عملية انتقال سياسي شامل وحقيقي وجامع، ستساعد ألمانيا والاتحاد الأوروبي في إعادة إعمار سورية. وعندما يغير النظام السوري سلوكه الوحشي وينهي انتهاكاته الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، سيجري أيضا رفع الجزاءات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي. وعليه، فإن كان النظام السوري يهتم حقاً بمصير البلد والشعب السوري وليس بمجرد بقائه، فيجب عليه في النهاية أن ينهي عرقلته وأن يبدأ في الانخراط بصورة جدية وبناءة في اللجنة الدستورية وفي العملية السياسية الأوسع نطاقاً، فضلاً عن التنفيذ الكامل للقرار 2254 (2015).

وبينما تتمسك روسيا بادعائها بأنها مهتمة بالتوصل إلى حل سياسي، فإننا ندعوها إلى أن تستخدم أخيراً نفوذها على دمشق في هذا الصدد.

إن القرار 2254 (2015) يدعو إلى الإفراج عن الأشخاص المحتجزين بشكل تعسفي، ولا سيما النساء والأطفال. وقضية المحتجزين والمفقودين لا تزال قضية محزنة جداً، وفي الوقت نفسه قضية هامة، ونشكر نورا غازي على إحاطتها اليوم.

ومنذ جلسة المجلس المعقودة في آب/أغسطس 2019 (انظر S/PV.8593)، لم يُحرز أي تقدم ملموس بشأن حالة المحتجزين والمختطفين والمفقودين على الرغم من الجهود الجديرة بالثناء التي بذلها المبعوث الخاص بيدرسن وتواصله النشط مع جميع الأطراف بشأن هذه المسألة. ونحن مقتنعون بأنه يتعين على المجلس القيام بالمزيد لدعم المبعوث الخاص بيدرسن ودعوته إلى إطلاق سراح المحتجزين والمختطفين بصورة غير مشروطة وعلى نطاق واسع وإلى اتخاذ إجراءات أكثر جدوى بشأن المفقودين.

وينبغي للمجلس أن يدعو الأطراف، ولا سيما النظام السوري، الذي يحتجز الأغلبية الساحقة من المحتجزين، إلى الإفراج في نهاية المطاف عن الأشخاص المحتجزين تعسفاً على نطاق ذي مغزى، بدءاً بالمسنين والنساء والأطفال والأشخاص الذين يعانون من ظروف صحية سيئة.

وعلاوة على ذلك، يجب على النظام السوري أن يسمح للمنظمات الإنسانية ذات الصلة بالوصول الفوري وغير المشروط ودون عوائق إلى جميع السجون ومرافق الاحتجاز الخاضعة لسيطرته، وأن يكفل توفير الرعاية الطبية الكافية وتدابير الحماية لجميع الأشخاص المحتجزين.

وأخيراً، يجب على النظام السوري أن يبلغ الأسر بمصير عشرات الآلاف من الأشخاص المفقودين وأماكن وجودهم.

ولا نزال مقتنعين بأنه لن يتسنى تحقيق المصالحة الوطنية والسلام المستدام في سورية بدون إرساء الحقيقة والعدالة والمساءلة بالنسبة للأشخاص المحتجزين تعسفاً والمفقودين وبالنسبة لجميع الجرائم والفظائع الأخرى المرتكبة خلال النزاع السوري.

ولا يمكن أن يكون إفلات المسؤولين عن الجرائم الدولية في سورية خياراً. وتحقيق العدالة للضحايا ولسورية أمر مهم إذا أردنا تحقيق المصالحة. وستكون المساءلة أيضاً أحد الجوانب الرئيسية خلال مؤتمر بروكسل الرابع المقرر عقده في 30 حزيران/يونيه.

بيان نائب الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، محسن سيهاب

إننا نشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن والسيدة نورا غازي على إحاطتهما.

وكما ذكر المبعوث الخاص، فإن الحالة الراهنة في سورية تشكل في الواقع تحدياً كبيراً، مع الآثار الاجتماعية والاقتصادية لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والحالة الإنسانية التي طال أمدها جراء الأزمة السورية.

ومن الواضح أنه لا يوجد حل سحري يمكن أن يحل جميع هذه التحديات بين عشية وضحاها. ولا بد من التزام الأطراف السورية القوي بمواصلة الحوار البناء كجزء من الجهود التدريجية اللازمة لمعالجة مختلف القضايا في سورية. إن احترام وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد أمر أساسي للتمكن من الحفاظ على الهدوء في جميع أنحاء سورية.

ويؤكد وفد بلدي من جديد أهمية تنفيذ عملية سياسية بقيادة ومملكة سورية، تيسرها الأمم المتحدة، تمشياً مع القرار 2254 (2015)، ويعتقد أن عملية أوسع نطاقاً ينبغي أن تحترم سيادة سورية ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

وأود أن أركز على النقاط التالية على وجه الخصوص.

أولاً، يتعين على الشعب السوري أن يحرز تقدماً ملموساً في الميدان، من كفالة إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع الأشخاص المحتاجين إلى تعزيز قدرات المختبرات ومجموعات مواد اختبار كوفيد-19، ومن الحفاظ على اتفاق وقف إطلاق النار إلى ضمان الإفراج عن المحتجزين والمختطفين والمفقودين بأعداد كبيرة. ونحث جميع الأطراف ذات الصلة على تكثيف جهودها في هذا الصدد.

ثانياً، يجب أن تحترم جميع الأطراف السورية جدول الأعمال المتفق عليه للجنة الدستورية. ويسرنا أنه تم الاتفاق على جدول الأعمال وأنه سيكون أساساً للجولة المقبلة من اجتماعات اللجنة، التي ستعقد في جنيف حالما يُسمح بالسفر على المستوى الدولي. وكما ذكر المبعوث الخاص بيدرسن، يحدونا الأمل أيضاً في أن يتسنى عقد الدورة الثالثة في نهاية شهر آب/أغسطس.

ونحن جميعاً ندرك أن هذه ليست سوى بداية العملية؛ ومع ذلك، فإن هذه خطوة حاسمة من أجل التقدم إلى المرحلة التالية من المسار السياسي. ولن تتمكن اللجنة من تحقيق أهدافها إلا من خلال مناقشات بناءة وموضوعية تقوم على الثقة بين أعضائها.

وعلى الرغم من أن المشاكل التي يواجهها السوريون لا يمكن معالجتها فقط من خلال هذه المناقشة، كما أبرزها المبعوث الخاص، ينبغي ألا ندخر جهداً في الاستفادة من كل الزخم الإيجابي متاح من أجل اغتنام كل فرصة ممكنة لإنهاء معاناة الشعب السوري.

ثالثاً، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل معاً لمساعدة الشعب السوري على البقاء على قيد الحياة في ظل الحالة الاقتصادية المتردية. لقد انخفضت قيمة العملة السورية، وأسعار السلع الأساسية في ارتفاع. ويواجه الشعب السوري الآن انعدام الأمن الغذائي، وتتزايد الاحتياجات الإنسانية الرئيسية في جميع القطاعات. وتواجه تدابير التخفيف من آثار كوفيد-19 تحديات أيضاً في ظل هذه الظروف الخاصة.

ويتشاطر وفد بلدي دعوة الأمين العام إلى رفع الجزاءات التي يمكن أن تقوض قدرة البلدان على ضمان الحصول على الغذاء والرعاية الصحية والإمدادات الطبية من أجل التصدي للجائحة. وفي نهاية المطاف، يجب ألا نفقد الثقة في البشرية.

وخطر التصعيد في بعض المناطق في سورية كبير، كما ذكر المبعوث الخاص. وتحت إندونيسيا جميع الأطراف الرئيسية على وقف أعمال العنف والامتناع عن الأعمال غير الضرورية التي من شأنها أن تضع الشعب السوري في وضع أكثر خطورة.

وفي الختام، أود أن أكرر الإعراب عن دعم وفد بلدي القوي للمساعي الحميدة التي يقوم بها المبعوث الخاص بيدرسن في تيسير المناقشات بين أصحاب المصلحة المعنيين بهدف تنفيذ القرار 2254 (2015) وإعطاء فرصة لإحلال السلام في سورية.

المرفق العاشر

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المبعوث الخاص بيدرسن والسيدة نورا غازي على عرضيهما الثاقبين. لقد استمعنا إلى صرخة السيدة غازي الصادقة التي تعبر من خلالها عن معاناتها.

وأود أيضا أن أرحب ببشار الجعفري، الممثل الدائم لسورية، الذي ينضم إلينا هذا الصباح.

وتود النيجر أن تؤكد من جديد أن حل النزاع السوري لا يمكن أن يتم عن طريق العمل العسكري وحده. وبينما نرحب بانخفاض أعمال العنف منذ وقف إطلاق النار الذي رعته تركيا وروسيا، نعتقد أن وقف الأعمال العدائية يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع إحياء العملية السياسية. ولا يسعنا أن نرى الأزمة تزداد رسوخا وأن تطول معاناة السكان الأبرياء والضعفاء. هناك حاجة ملحة لإحراز تقدم على طريق التوصل إلى حل سياسي للنزاع السوري.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أتناول النقاط التالية، التي نعتقد أنها تشكل حجر الزاوية في حل شامل ودائم لهذه الأزمة التي طال أمدها.

أولا، إن ضمان وقف شامل لإطلاق النار على الصعيد الوطني، على نحو ما دعا إليه المبعوث الخاص والأمين العام، أمر بالغ الأهمية في هذا الوقت الذي تنتشر فيه جائحة فيروس كورونا، مما يتطلب من جميع الأطراف التركيز على احتواء آثارها على السكان والتخفيف من حدتها، فهم يعانون بالفعل من ظروف معيشية قاسية.

وبعد ملاحظتنا لشهور عديدة من انخفاض حدة الأعمال العدائية، نحيط علما بقلق بالتقارير التي تشير إلى حدوث تصعيد في منطقة جبل الزاوية في إدلب وفي شمال غرب حماة، وندعو جميع الأطراف إلى وقف التصعيد.

ثانيا، يدعو وفد بلدي جميع أصحاب المصلحة إلى العودة إلى طاولة المفاوضات بحسن نية. وتؤيد النيجر الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للعمل مع مختلف الأطراف في اللجنة الدستورية في محاولة لتنشيط عملها. ويجب على الأمم المتحدة أن تقدم كل الدعم اللازم لهذه العملية مع الحفاظ على قيادة الأطراف السورية المعنية للعملية، تمشيا مع أحكام القرار 2254 (2015). وندعو الحكومة السورية على وجه الخصوص إلى زيادة تعزيز انخراطها مع الأطراف الأخرى في المحادثات.

ثالثا، يمكن لتدابير بناء الثقة من كلا الجانبين أن تساعد إلى حد كبير في التغلب على انعدام الثقة بين الطرفين المتفاوضين في العملية السياسية. ولذلك فإننا نردد نداء المبعوث الخاص بيدرسن في 18 أيار/مايو أنه: "إن عمليات إطلاق السراح على نطاق واسع والانفرادية، فضلا عن اتخاذ إجراءات أكثر جدوى بشأن الأشخاص المفقودين، لم تكن أبدا أكثر ضرورة من الآن" (S/2020/420، الصفحة 3). وينبغي لكلا الجانبين أن يبديا تعاطفهما في هذه الأوقات غير المسبوقة، من خلال كفالة رعاية طبية لجميع المحتجزين وتقديم إيضاحات مستحقة لأسر المفقودين.

رابعا، ينبغي ألا تصرفنا الدعوة إلى وقف إطلاق النار والحاجة إلى بذل جهد مشترك وجماعي في مواجهة جائحة كوفيد-19 عن مكافحة الإرهاب، خاصة وإن الأدلة تشير إلى أن الجماعات الإجرامية تحاول الاستفادة من الأزمة الصحية الحالية لإعادة تنظيم صفوفها واستئناف أنشطتها. ومن حق الحكومة السورية

أن تواصل مكافحة الإرهاب على أراضيها. ومع ذلك، يجب أن يتم ذلك وفقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، لا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية.

وأخيرا، ينبغي أن ندرك أنه بالنظر إلى الاحتجاجات الأخيرة التي أجتها المصاعب الاقتصادية في بعض المحافظات الجنوبية التي ظلت مستقرة حتى الآن، فإن وضع دستور وإجراء انتخابات في نهاية المطاف لن يكونا علاجا شافيا لإنهاء الأزمة. فيجب وضع وتنفيذ تدابير اقتصادية وبذل جهود مدروسة بعناية لبناء السلام.

وفيما يتعلق بموضوع ضائقة الشعب السوري الاقتصادية، يجب علينا أيضا أن نضع في اعتبارنا أن في كثير من الأحيان عندما يطول النزاع - كما رأينا في أماكن أخرى - تستغل موارد البلد الطبيعية، التي عادة ما تفيد السكان، وتتهب بصورة غير مشروعة من قبل جهات فاعلة مختلفة خلال النزاع. ولذلك يجب أن نكفل احتفاظ شعب البلد بالسيادة على موارده الطبيعية.

وختاماً، يود وفد بلدي أن يعرب مرة أخرى عن تقديره للسيد بيدرسن على جهوده الدؤوبة في التعامل مع أصحاب المصلحة السوريين من جميع الأطراف، بما في ذلك المجلس الاستشاري للمرأة السورية ومنظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء سورية والمنطقة. ونتوقع أن نرى العملية السياسية تستأنف بجدية مع رفع القيود الحالية المتعلقة بالفيروس في جميع أنحاء العالم.

المرفق الحادي عشر

بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا

نشكر السيد بيدرسن على إحاطته. لقد استمعنا إلى السيدة نورا غازي. وأعتقد أنه سيكون من الإنصاف، في المرة القادمة التي نشارك فيها في نقاش سياسي حول سورية، دعوة ممثل عن المجتمع المدني السوري لسماع قصص المعاناة تحت نير الإرهابيين والاحتلال الأجنبي والتفجيرات. فالحرب شيء شديد القسوة. وقد أسفرت تسع سنوات من الحرب عن معاناة رهيبة لكل الشعب السوري، سواء في الخارج أو داخل سورية.

وكما أبلغنا المبعوث الخاص، فإنه على اتصال بالأطراف السورية بهدف عقد اجتماع ثالث للجنة الدستورية في جنيف حالما تسمح القيود الناجمة عن الجائحة العالمية. وقد اقترحت بعض التواريخ المبدئية، وأبدت الأطراف السورية الإرادة والاستعداد للدخول في حوار على أساس جدول الأعمال المتفق عليه.

ونحن نؤيد جهود المبعوث الخاص. وسنواصل، من جانبنا، تعزيز الحوار بين السوريين بصفتنا الوطنية ومع تركيا وإيران في إطار صيغة أستانا، التي أثبتت فعاليتها. ونشير، في الوقت نفسه، إلى أن هذه العملية ينبغي أن تظل مملوكة للسوريين وبقيادتهم. فيجب ألا يكون هناك أي تدخل خارجي أو فرض لجدول أعمال خارجية.

وبصفة عامة، يظل وقف إطلاق النار في منطقة تخفيف التوتر في إدلب ساريا، حيث تستمر الدوريات الروسية التركية المشتركة. ومع ذلك، يواصل الإرهابيون أعمالهم وهجماتهم الاستفزازية، التي قتل في بعضها جنود أترك. لقد ناشدت زميلتي الممثلة الأمريكية روسيا وسورية احترام وقف إطلاق النار، لكنني أناشدها أن تفهم من ينتهك وقف إطلاق النار، كما فصل ذلك غير بيدرسن نفسه.

فقد كانت هناك محاولة للاستيلاء على عدة مستوطنات، ولكن قوات الحكومة السورية تمكنت من صد تلك الهجمات. وهذا يثبت مرة أخرى أن إدلب يسيطر عليها الإرهابيون. ونأمل أن يفي شركاؤنا الأتراك بالتزاماتهم بتحديد تلك العناصر. وفي الوقت نفسه، لن نسمح بإعادة تسمية "هيئة تحرير الشام" بالمعارضة المعتدلة، كما يروج البعض.

وفي الأشهر الأخيرة، كثف الإرهابيون أنشطتهم في أجزاء أخرى من البلد، بشكل أساسي إلى الشرق من الفرات. وهاجم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وحدات كردية وهرب مقاتلون من السجون. ولا يُفعل أي شيء لتحسين الوضع في مخيم الهول للاجئين، أو في مخيم التنف أو مخيم الركبان. ولا يمكن تحقيق الاستقرار والأمن في تلك المناطق إلا إذا أعيدت سيطرة الحكومة الشرعية. وبالنسبة للذين يطالبون دمشق بتنفيذ القرار 2254 (2015)، فإننا نذكر بأسطره الأولى التي تعيد تأكيد "التزامه القوي بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية". ونقترح البدء من البداية وتنفيذ تلك الفقرة أولا وقبل كل شيء.

وفي ذلك الصدد، نؤكد على ضرورة إيجاد حلول للمشاكل السورية من خلال حوار شامل للجميع ووضع حد للاحتلال الأجنبي. ومن شأن ذلك أيضا أن يساعد اللاجئين السوريين على العودة إلى ديارهم. وقد استؤنفت الآن عملية عودتهم بعد تعليقها مؤقتا بسبب قيود فيروس كورونا. وتتخذ السلطات السورية جميع التدابير اللازمة لاستيعاب العائدين ومنع انتشار الجائحة.

إن محاولات التواطؤ مع الإرهابيين أو استخدامهم لأغراض خاصة ليست سوى مثال واحد على كيفية تسييس الوضع في سورية. ونحن مقتنعون بأن جميع اجتماعات مجلس الأمن بشأن سورية في الواقع لها دافع سياسي لأن ما يسمى بـ "الملفات الكيميائية والإنسانية" أصبحت، ببساطة، أداة للضغط على دمشق. فالتنزع بالحاجة إلى إرسال المساعدة الإنسانية إلى سورية، كما فعل بعض الزملاء عند مناقشة وصول المساعدات الإنسانية إلى الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة والمناطق الخارجة عن سيطرة دمشق، هو أحد أوضح الأمثلة على الابتزاز السياسي. سنناقش هذه المسألة في الأيام المقبلة. لقد أفرعنا الهجوم على قافلة المساعدات الإنسانية التابعة لبرنامج الأغذية العالمي في لبنان، التي كانت موجهة إلى سورية. وفي مدينة طرابلس اللبنانية، تعرض عدد من الشاحنات لهجوم وأحرقت من قبل السكان المحليين بسبب شكوك في أنها كانت تهرب بضائع لبنانية.

وغدا سيدخل ما يسمى بقانون قيصر في الولايات المتحدة حيز التنفيذ وسمعنا اليوم أن المسؤولين في الولايات المتحدة يتباهون بفخر بأن الوضع الاقتصادي للشعب السوري أصبح معقدا للغاية بسبب عقوباتهم. وهم بذلك يدركون أن العقوبات المفروضة، التي يُزعم أنها ضد القيادة السورية، قد أضرت الناس العاديين في واقع الأمر. وعلى ذلك، فإنهم يؤكدون أن الغرض من هذه الإجراءات هو الإطاحة بالسلطات الشرعية في سورية.

وقد مدد الاتحاد الأوروبي كذلك، في أواخر أيار/مايو، العقوبات الأحادية الجانب المفروضة على دمشق. وقد قلنا مرارا وتكرارا أن هذا لا يشل اقتصاد البلد فحسب، بل ويعيق كذلك المساعدات الإنسانية للشعب السوري. والإعفاءات المعلنة لا تؤدي إلى نتيجة، وهو ما أكده العاملون في المجال الإنساني أنفسهم. ومما يؤسف له أن الأمم المتحدة نفسها تُستخدم أيضا لأغراض سياسية، كما هو الحال بالنسبة لمجلس التحقيق الذي أنشأه الأمين العام للتحقيق في الهجمات التي وقعت في شمال غرب سورية. وعلى الرغم من أننا لا نعتبر إنشاء هذا المجلس مشروعا، درست وزارة الدفاع الروسية موجز تقريره على أساس استثنائي وأجرت تحقيقاتها الخاصة في الهجمات.

ونفينا مرارا الاتهامات بمهاجمة القوات الجوية الروسية لأهداف مدنية. وعقدنا مؤتمرا صحفيا خاصا في الأمم المتحدة في 16 أيلول/سبتمبر - قبل 10 أشهر بالضبط - وقدمنا فيه أدلة مصورة. ولكن تم تجاهل هذه المعلومات بسبب التوجيه السياسي المستمر للضغط على روسيا.

ولسوء الحظ، فقد أصبح الاعتماد على بيانات كاذبة غير مؤكدة ومزيفة ومبتذلة إجراء عاديا. وتكمن المشكلة، أولا وقبل كل شيء، في مصادر المعلومات. ونحن نعلم تماما لماذا تظل هذه المصادر مخفية عمدا. فهؤلاء دائما معارضون للسلطات السورية وسادة للهجمات الكيميائية المنظمة. وفي الوقت نفسه، ما تزال منهجية جمع ما يسمى بالأدلة هي نفسها دائما - الشبكات الاجتماعية والمقابلات عن بعد مع الشهود المقيمين في العواصم الأوروبية والغربية، وتقنية فوتوشوب، والمصدر المفضل والأكثر إثارة للسخرية: اعتراض التبادلات التجريبية.

وقام الجيش الروسي من جانبه بزيارة مواقع الضربات المزعومة وتمكن من تفتيش المباني والتقاط الصور الفوتوغرافية. وهناك موقع واحد ما زال تحت سيطرة الإرهابيين في الوقت الحاضر. ولذلك فليس لدينا سوى صور التقطت بواسطة الأقمار الصناعية والاستطلاع. وتثبت الأدلة التي جمعتها وزارة الدفاع أن المواقع المذكورة لم تتعرض لضربات جوية أو مدفعية. وفي الوقت نفسه، تعرض مخيم النيرب للاجئين

الفلسطينيين للقصف من قبل المقاتلين، ما أسفر عن وقوع خسائر في صفوف المدنيين. ولدى بعثتنا صور وشهادات شهود عيان. ونحن لا نخفي أسماءهم لأنهم أشخاص حقيقيون ويقدمون شهادات حقيقية.

ويؤدي تحليل موجز التقرير إلى استنتاج آخر: فلدى آلية تفادي التضارب أكثر من مجرد ثغرات - تخفيفاً للأمر - ومع ذلك فهي تستخدم في نشر المعلومات المضللة. وأنشئ مجلس خاص للأمم المتحدة على أساس بيانات كاذبة. وكأننا نعود مرة أخرى لأنابيب اختبار الأسلحة الكيميائية العراقية المزعومة تلك. ولم تكن بعض الأجسام المتنازع عليها مطابقة بالفعل للوضع المعلن، حيث استخدم المسلحون بعض المباني مقراً لقيادتهم.

وسلّمنا جميع الأدلة التي جمعناها إلى الأمين العام. ونحن على استعداد لتقديم تلك الوثائق إلى جميع الأطراف المعنية، ولكنني أتساءل عما إذا كان المجلس سيعنى بدراستها.

المرفق الثاني عشر

بيان مستشار البعثة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، دياني

جيشا برنس

أود أن أشكر السيدة غازي والمبعوث الخاص بيدرسن على إحاطتهما. تواصل سانت فنسنت وجزر غرينادين دعم الجهود الحازمة التي يبذلها المبعوث الخاص لتيسير العملية السياسية في سورية على نطاق أوسع.

إن تهيئة بيئة آمنة ومحايدة لتعزيز الثقة والتعاون أمر حيوي لتقدم العملية السياسية ونجاحها. وفي ذلك الصدد، أتاح اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في آذار/مارس، رغم هشاشته، فرصة لمزيد من التعاون الهادف. ويحدونا الأمل في أن يشجع هذا الاتفاق أيضا على التنفيذ الكامل لوقف دائم للأعمال العدائية على الصعيد الوطني.

ونحيط علما بحرص الهيئة المصغرة للجنة الدستورية على المضي قدما في دورتها المقبلة عندما يسمح الوضع العالمي بذلك. ويجب على اللجنة أن تحافظ على الزخم الذي حققته على الرغم من الظروف الراهنة. ولذلك نشجع على استئناف هذا العمل الهام كلما أمكن القيام به عن بعد.

وللمزيد من حسن النية، نكرر التأكيد على ضرورة اتخاذ إجراءات بناء بشأن مسألة المحتجزين، وخصوصا بسبب الاعتبارات المتعلقة بجائحة مرض فيروس كورونا. ويجب أيضا توضيح مصير الأشخاص المفقودين.

ولا تزال الحالة الاجتماعية والاقتصادية في سورية تتدهور وتسبب الضرر للشعب السوري. ونكرر النداء برفع الجزاءات الأحادية المفروضة بغية تخفيف العبء والمساعدة في تعزيز قدرة البلد على التصدي للجائحة.

ونحث كذلك أعضاء المجتمع الدولي على المساهمة في إعادة إعمار سورية. وتشكل استعادة الهياكل الأساسية الحيوية جزء لا يتجزأ من تحسين الحالة الإنسانية، وهي ضرورية للعودة الآمنة والكرامة والطوعية للاجئين والمشردين داخليا.

ولا يزال وجود الكيانات الإرهابية التي حددها المجلس يشكل تهديدا كبيرا. ونشدد على ضرورة اتباع نهج تعاوني في جهود مكافحة الإرهاب، ويجب أن يمثل للقانون الدولي. ونشدد بالقدر نفسه على أن الاحترام الكامل لسيادة سورية ووحدتها وسلامتها الإقليمية يفرض انسحاب جميع القوات الأجنبية غير المأذون بها.

إن الطريق الوحيد القابل للاستمرار والمؤدي إلى السلام في سورية هو من خلال عملية سياسية متوازنة شاملة وذات مصداقية وبعيدة عن التدخل وتجسد التطلعات المشروعة للشعب السوري. ولذلك يجب على المجتمع الدولي أن يواصل تقديم دعمه لضمان تحقيق أهداف القرار 2254 (2015).

المرفق الثالث عشر

بيان الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، جيرى ماتجيلا

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المبعوث الخاص غير بيدرسن والسيدة نورا غازي على إحاطتهما اليوم.

ما فتئت الحرب الأهلية السورية تستعر منذ أكثر من تسع سنوات، حيث قُتل أو أُصيب أو سُرد الآلاف. لقد تفاقم النزاع وطال أمده دون شك بسبب تدخل الجهات الخارجية، بما في ذلك القوى الأجنبية والجماعات المسلحة. وأصبح بلد مسالم ومستقر قبل ذلك ساحة معركة للتنافس الجيوسياسي وطموحات الجماعات الإرهابية.

وإذ نصل إلى المراحل النهائية من هذا النزاع، يجب على الأطراف السورية وجميع الأطراف الفاعلة الدولية أن تلتزم بالتوصل إلى تسوية سلمية على أساس الالتزامات المتعهد بها، بما في ذلك خريطة الطريق المتفق عليها في القرار 2254 (2015).

وندعو الأطراف إلى العمل لأجل التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار من شأنه أن يمهّد الطريق لتهيئة بيئة تمكينية يمكن فيها إجراء حوار شامل بقيادة سورية بهدف إيجاد حل سياسي دائم يجسد إرادة الشعب السوري.

وإذ نمضي قدماً بتلك العملية، فهناك حاجة ملحة إلى معالجة عدم الاستقرار والتوتر في شمال سورية. علاوة على ذلك، فإن وجود الجماعات المسلحة في الشرق يشكل تهديداً وشيكاً للاستقرار على الصعيدين المحلي والإقليمي. ونكرر التأكيد على أنه لا يمكن تحقيق السلام مع استمرار التدخل والدعم الخارجيين للجماعات المسلحة في سورية. ويجب وقف ذلك. ويجب احترام سيادة سورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

ويجب دعم الجهود المتواصلة التي يبذلها المبعوث الخاص غير بيدرسن وفريقه لإيجاد حل دائم للنزاع في سورية، على الرغم من القيود والتحديات الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا العالمي (كوفيد-19). ويجتمع المجلس شهرياً للسماع إلى آخر المستجدات من المبعوث الخاص بشأن التقدم المحرز في دفع الطرفين نحو السلام. وما دمنا نلتزم جميعاً قولاً بدعم جهود السلام، فيجب أن تأتي بعد ذلك الأفعال.

وتشجعنا التقارير التي تفيد بأن الجماعات التي تمثل الحكومة والمعارضة في اللجنة الدستورية قد اتفقت على معاودة عقد اجتماع للجنة في موعد أدناه شهر آب/أغسطس 2020، إذا رفعت القيود المفروضة على السفر بسبب مرض كورونا. إن انعقاد اللجنة الدستورية هو استئناف لعملية سياسية حيوية، كما ذكر السيد بيدرسن، وهو ضروري لبناء الثقة بين الأطراف المشاركة في هذه العملية.

وتكرر جنوب أفريقيا التأكيد على أن المسارين السياسي والإنساني في سورية مترابطان. ولذلك ندعو جميع الجهات المعنية إلى تعزيز التقدم في كلا المسارين من أجل كفالة التوصل إلى تسوية مستدامة وسلمية للنزاع.

لقد أثرت جائحة كورونا علينا جميعاً، من البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء. بيد أن أثرها يتفاقم في البلدان المتضررة من النزاعات. وفي حين أن عدم قدرة مجلس الأمن على اعتماد نواتج تدعو إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي في وقت حدوث الجائحة أمر غير مقبول، ويجب علينا أن نؤيد

على أقل تقدير دعوات المبعوث الخاص بيدرسن إلى وقف فوري وعلى مستوى البلد للأعمال العدائية في سورية ودعوة الأمين العام إلى رفع تدابير الجزاءات الاقتصادية، وذلك لكفالة قدرة سورية الكاملة على التصدي للفيروس.

لا تزال سورية معرضة لخطر كبير من انتشار الفيروس، ويجب على جميع الأطراف - الحكومة السورية والمجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية والوكالات الإنسانية - أن تقوم بدورها لاحتواء انتشار الفيروس. ويشمل ذلك استمرار وصول المساعدات الإنسانية والإمدادات الطبية بشكل آمن ودون عوائق لمكافحة الفيروس وضمان حصول جميع المحتاجين على المساعدة، أينما كانوا في جميع أنحاء سورية.

ويجب تشجيع جميع الأطراف على اتخاذ تدابير لبناء الثقة، تشمل إحراز التقدم في الإفراج عن المدنيين المحتجزين، ولا سيما أولئك الذين ينتمون إلى فئات ضعيفة مثل النساء والأطفال والمسنين والمعوقين. وكجزء من تدابير بناء الثقة هذه لتعزيز التقدم، ينبغي النظر في تخفيف العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية إذا تحقق تقدم على الجبهة السياسية. ويجب، على أقل تقدير، التعجيل بالإعفاءات الإنسانية وتخفيف العقوبات التي تحول دون السماح بهذه الإعفاءات من أجل كفالة إيصال الإمدادات المطلوبة.

وفي الختام، لا يزال القرار 2254 (2015) يشكل خارطة الطريق للعملية السياسية في سورية، وندعو إلى تنفيذه بالكامل وإلى استمرار المجلس في دعم عمل اللجنة الدستورية، والمبعوث الخاص ومكتبه، ومختلف أصحاب المصلحة المشاركين في عملية الوساطة. وكما رأينا في تجربتنا في جنوب أفريقيا، فإن السبيل الوحيد إلى تحقيق السلام المستدام هو الحوار والتفاوض والمصالحة. وتحتفل جنوب أفريقيا اليوم بيوم الشباب، وهو اليوم الذي ثار فيه شباب جنوب أفريقيا في عام 1976 ضد الظلم والقهر. إننا نتذكر شباب سورية وأماكن أخرى الذين عانوا لفترة أطول بكثير ولهم الحق في العيش في سلام.

المرفق الرابع عشر

بيان الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، قيس قبطني

أشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد غير بيدرسن، على إحاطته. إن دعم تونس لجهود المبعوث الخاص بيدرسن الرامية إلى تعزيز عودة السلام في سورية في ظل جائحة فيروس كورونا لا يزال ثابتاً.

لقد حدثت بعض التطورات المشجعة خلال الفصل الأخير من العام، منذ دعوة المبعوث الخاص إلى وقف الأعمال العدائية على نحو دائم على الصعيد الوطني. ومن اللافت للنظر أن الشهر الماضي سجل أدنى عدد من الوفيات بين المدنيين منذ بداية النزاع. ومع ذلك، لا تزال الاتجاهات السياسية والأمنية العامة التي لوحظت في سورية وفي جميع أنحاء المنطقة بشكل عام مثيرة للقلق على وجه التحديد. ففي حين بدا أن وقف إطلاق النار في إدلب في 6 آذار/مارس قد استمر وتراجع العنف في أيار/مايو، فإن وتيرة تجنيد السوريين للقتال في ليبيا قد زادت بشكل كبير في الشهر نفسه. وشهد هذا الشهر موجة من العنف في شمال غربي سورية، مما أدى إلى تجدد عمليات النزوح في جنوب إدلب وشمال حماة وعكس اتجاه عمليات العودة الأخيرة للنازحين داخليا إلى مناطقهم الأصلية.

ويساورنا القلق إزاء احتمال انهيار وقف إطلاق النار، في ضوء استئناف الضربات الجوية وما تردد عن وصول تعزيزات عسكرية على الأرض في إدلب. وتقوض هذه التطورات العملية السياسية الجارية على المسار الصحيح، حيث من المقرر استئناف مناقشات اللجنة الدستورية في جنيف في أقرب فرصة ممكنة.

وندعو الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والعمل معا من أجل الحفاظ على الهدنة. ولا يمكن للشمال الغربي، على غرار بقية أنحاء سورية، أن يتحمل كارثة إنسانية جديدة. ونكرر الإعراب عن تأييدنا لدور الأمم المتحدة ومبعوثها الخاص في حشد مبادرات وقف إطلاق النار بما يتماشى مع القرار 2254 (2015)، بغية ضمان وقف إطلاق النار على نطاق البلد وعلى نحو دائم.

كما أن أنشطة المنظمات الإرهابية، بما فيها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وهيئة تحرير الشام وحراس الدين التابعان للقاعدة، تشكل اتجاها آخر يبعث على القلق. وما فتئت الهجمات التي ينفذها تنظيم الدولة الإسلامية في ارتفاع مطرد منذ أشهر في سورية والعراق، وهي تتطلب الاهتمام الواجب من مجلس الأمن. وتكرر تونس التأكيد على أن حشد الجهود الجماعية لمكافحة الإرهاب أمر ضروري إذا ما كان لأي حل للنزاع أن يترسخ على المدى الطويل. ونؤكد من جديد أن وقف إطلاق النار يظل شكلا مؤقتا من أشكال الإغاثة إلى أن يتم التوصل إلى حل مشترك وحقيقي للتصدي للتهديد الذي تشكله الجماعات الإرهابية التي حددها المجلس، والقضاء على الملاذ الآمن الذي أقامته هذه الجماعات في المنطقة.

إن الموافقة الأخيرة من جانب إسرائيل على خطة لبناء مستوطنة جديدة في الجولان هي خطوة سافرة في سلسلة الإجراءات اللانهائية التي تتخذها إسرائيل في ازدياد منهجي للقانون الدولي والشرعية الدولية والمجتمع الدولي. وتؤكد تونس من جديد أن الجولان أرض عربية سورية تحتلها إسرائيل. إننا ندين الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة والصارخة لوحدة سورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية وسيادتها في أراضيها، بما فيها الجولان. وتتعارض هذه الانتهاكات مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن

ذات الصلة، بما فيها القرار 350 (1974)، بشأن فض الاشتباك بين الجانبين الإسرائيلي والسوري، وكذلك القرار 497 (1981).

وأخيراً، أود أن أكرر أنه لا يوجد حل عسكري للأزمة السورية. والطريق الوحيد للمضي قدماً هو التوصل إلى حل سياسي يتماشى مع القرار 2254 (2015) الذي ينهي معاناة الشعب السوري ويصون سيادة سورية ووحدتها واستقلالها وسلامة أراضيها. وفي الواقع، فإن من الجدير بالتكرار بالفعل أن الحل السياسي يجب أن يكون حلاً يحمي سيادة سورية ووحدتها واستقلالها وسلامة أراضيها.

المرفق الخامس عشر

بيان نائب الممثل الدائم بالنيابة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، جيمس روسكو

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر مرة أخرى إلى المبعوث الخاص على إحاطته، وإلى السيدة نورا غازي الصفدي على انضمامهما إلينا اليوم وعلى مناشداتها القلبية الجلية من أجل تحقيق العدالة. لقد شعرنا بالألم الذي أعربت عنه نيابة عن هذا العدد الكبير من السوريين.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء الوضع الأمني في شمال غربي سورية، ونرحب بوقف إطلاق النار المتفق عليه في 5 آذار/مارس بين روسيا وتركيا الذي جلب فترة حيوية من الهدوء النسبي إلى الشمال الغربي وسمح لحوالي مليون شخص نزحوا خلال الهجوم الذي شنه النظام وروسيا في بداية هذا العام بالبدء في العودة إلى ديارهم. ولكن شهدنا في الأسابيع الأخيرة قتالا عنيفا بين المتطرفين وقوات النظام، وسمعنا في الأيام الأخيرة تقارير مثيرة للقلق عن تجدد الضربات الجوية الروسية، بما في ذلك الضربات التي وقعت في 8 حزيران/يونيه، مما تسبب في وقوع خسائر في صفوف المدنيين ودفع آخرين إلى الفرار.

وتؤيد المملكة المتحدة تأييدا تاما طلب المبعوث الخاص للأمم المتحدة والأمين العام وقف الأعمال العدائية بصورة دائمة في الشمال الغربي وفي جميع أنحاء سورية. وقد حذر مجلس الأمن والأمم المتحدة مرارا من أن استمرار تصعيد القتال ستكون له عواقب وخيمة على المدنيين السوريين في الشمال الغربي وعددهم 3 ملايين نسمة. ونحث جميع الأطراف على ضبط النفس ومضاعفة جهودها للعمل معا ومع الأمين العام ومبعوثه الخاص لإيجاد حل سياسي، لا سيما في وقت يشكل فيه مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تهديدا خطيرا في بلد أضعفه النزاع بالفعل.

وكما اتفقنا بالإجماع في القرار 2254 (2015)، وهو ما كررناه مرارا منذ ذلك الحين، فإن الحل المستدام الوحيد للأزمة في سورية يتمثل في عملية سياسية شاملة للجميع يقودها السوريون وتبلي التطلعات المشروعة للشعب السوري. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا الاتفاق الإجماعي، تجاهل النظام السوري، بمساعدة وتحريض من عضو دائم في مجلس الأمن، القرار 2254 (2015) وواصل إخضاع مصالح الشعب السوري لسعيه إلى الحل العسكري.

والآثار المدمرة لتلك السياسة على الشعب السوري والاقتصاد السوري واضحة بشكل متزايد وقد فاقمتها عوامل عالمية، كما أبلغنا السيد بيدرسن. ويزيد انهيار الاقتصاد في سورية من محنة المدنيين في جميع أنحاء البلد. وفي حين أن كوفيد-19 ومشاكل الاقتصاد اللبناني هي عوامل تسهم بشكل هام وواضح، فإن السبب الرئيسي لحالة الاقتصاد السوري هو سنوات النزاع والفساد وسوء الإدارة من قبل نظام الأسد. وما لم يعقد النظام العزم على الدخول بصدق في حوار سياسي، يركز على الإصلاح ويعالج الشواغل والتطلعات المشروعة للشعب السوري، فلن يكون هناك حل مستدام.

وفي الوقت الذي تشدد فيه الأزمة، تواصل المملكة المتحدة دعم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الصحة العالمية في تقديم المساعدة المنقذة للحياة لمن هم في حاجة ماسة إليها. وفي حين أن آلية المعونة عبر الحدود هي تدبير مؤقت لتحقيق هذه الغاية، فقد أوضح الأمين العام في تقريره (S/2020/401)

أنه لا يوجد حتى الآن أي بديل لا في الشمال الغربي أو الشمال الشرقي. ومن هذا المنطلق، يجب تجديد القرار 2504 (2020) لمدة 12 شهرا أخرى والإذن مجددا بتقديم المساعدة عبر الحدود إلى الشمال الشرقي. ونلاحظ أن الأسد أقال رئيس وزرائه في الأسبوع الماضي وأنه عين في نهاية أيار/مايو مجموعة جديدة من المحافظين. ولا شك في أنه فعل ذلك كي يعطي الانطباع بأنه يقوم بشيء ما لمعالجة المشاكل التي تواجهها سورية وفشله في التعامل معها. ومع ذلك، فإن هذا ليس ما يطالب به السوريون. إن ما يحتاجونه وما يستحقونه هو بناء سورية أفضل ومعالجة الشواغل والمظالم التي جعلتهم يتظاهرون في الشوارع في عام 2011.

وفي هذا الصدد، فإننا نشيد أيما إشادة بعمل نورا غازي الصفدي في تعزيز حقوق أسر المحتجزين. وقد ناقشنا مرارا وتكرارا في جلسات مجلس الأمن ضرورة أن يتصرف النظام على النحو المناسب فيما يخص مسألة المحتجزين. ولا تكفي عمليات تبادل محدودة للأسرى. كما نحث النظام على الإفراج على نطاق واسع عن السجناء السياسيين والأشخاص الضعفاء وضمان توفير الرعاية الطبية لمن لا يزالون رهن الاحتجاز. وهذا أمر أكثر أهمية الآن بالنظر إلى التهديد الذي يشكله كوفيد-19. ونحن فخورون بأن المملكة المتحدة قادرة على دعم عمل نورا من خلال الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية.

أخيرا، سمعنا اليوم مرة أخرى انتقادات للجزاءات المفروضة على النظام السوري. والطريق إلى رفع هذه الجزاءات واضح. فبدلا من التدخل في المعونة وقصف المدارس والمستشفيات واحتجاز أبناء شعبه وتعذيبهم، يجب على النظام أن يلبي نداء سكانه وأن يتواصل بجدية مع المبعوث الخاص بيدرسن وأن يشارك مشاركة جدية في العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى نهاية سلمية للنزاع. ونود أن نكرر مرة أخرى أن السلع والإمدادات الطبية المستخدمة في الأغراض الإنسانية لا تخضع لجزاءات الاتحاد الأوروبي، التي لا تزال المملكة المتحدة تطبقها، وأن هناك استثناءات إضافية من الجزاءات متاحة للنشاط الإنساني في سورية. وكذلك أشير إلى أن المملكة المتحدة وشركاءنا الأوروبيون هم من بين المانحين الرئيسيين للمعونة الإنسانية إلى سورية، بما في ذلك في المناطق التي يسيطر عليها النظام.

المرفق السادس عشر

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت

أشكر رئيس مجلس الأمن على عقد جلسة اليوم وعلى إحاطته. كما أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن على إحاطته والسيدة نورا غازي الصفدي على تذكيرنا بأننا يجب ألا نتجاهل وجود نشطاء غير عنيفين في سورية. وأود أن أعرب عن خالص امتناني على ملاحظاتها الزاهرة بالمعلومات بشأن موضوع محبب إلي.

تكرر الولايات المتحدة دعوتها نظام الأسد إلى الإفراج فوراً عن آلاف المدنيين المحتجزين تعسفاً في مراكز الاحتجاز، حيث تزيد ظروف الاكتظاظ اللاإنسانية، كما ذكرنا من قبل، بشكل كبير من خطر الانتشار السريع لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ويكتسي نفس القدر من الأهمية إحراز تقدم في اللجنة الدستورية، التي اتفق أصحاب المصلحة فيها على جدول الأعمال ولكنهم لم يجتمعوا في الأشهر الأخيرة بسبب عدم رغبة الرئيس الذي يمثل النظام في عقد اجتماعات عبر شبكة الإنترنت. ونرحب بإعلان المبعوث الخاص بيدرسن عن موافقة المعارضة والنظام على عقد اجتماعات للجنة الدستورية في شهر آب/أغسطس.

في الأسبوع الماضي، تسببت الغارات الجوية السورية والروسية في إدلب وشمال غرب حماة في أكبر إخلال باتفاق وقف إطلاق النار في إدلب منذ أن أعلنته تركيا وروسيا في 5 آذار/مارس. وتدين الولايات المتحدة أعمال العنف هذه التي تشنها سورية وروسيا، فضلاً عن الاستفزازات التي تقوم بها الجماعات الإرهابية على أرض الواقع، في انتهاك لوقف إطلاق النار. وندعو إلى وضع حد فوري للضربات الجوية التي يوجهها النظام وروسيا ونحت دمشق وموسكو على الالتزام بوقف دائم لإطلاق النار يمكن التحقق منه في جميع أنحاء البلد. والحفاظ على وقف إطلاق النار في شمال غرب سورية أمر حيوي للغاية من أجل التوصل إلى حل سياسي لهذا النزاع، وهو أمر أساسي لعمل المبعوث الخاص والتنفيذ الكامل للقرار 2254 (2015).

ومرة أخرى، نكرر دعوتنا إلى أن تكون الأمم المتحدة في صميم الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع الرسمي على وقف إطلاق النار في إدلب تحت رعاية الأمم المتحدة، وفقاً لدعوة المبعوث الخاص بيدرسن إلى وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد. وتتماشى هذه الدعوة مع المطالب الداعية إلى وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، على النحو المنصوص عليه في القرار 2254 (2015)، وإلى أن يقوم المبعوث الخاص برصد خطوط المواجهة لكفالة التقيد بوقف إطلاق النار.

إن الولايات المتحدة عازمة في التزامها بالتوصل إلى حل سياسي للنزاع السوري. وسنواصل رفض أي محاولة من جانب نظام الأسد وحلفائه لاستخدام القوة العسكرية أو العرقلة أو التضليل للالتفاف على جهود الأمم المتحدة لاستعادة السلام في سورية.

وتذكرنا الانتهاكات الأخيرة لوقف إطلاق النار في إدلب بمدى هشاشة العملية السياسية، وبالتالي بمدى أهمية حرمان نظام الأسد وحلفائه من تحقيق انتصار عسكري في حربه ضد الشعب السوري المستمرة منذ ما يقرب من عقد من الزمن. وستتخذ إدارة ترامب غداً، تحقيقاً لتلك الغاية، خطوات حاسمة لمنع نظام الأسد من تحقيق نصر عسكري وإعادة النظام وحلفائه إلى العملية السياسية التي يقودها المبعوث الخاص بيدرسن والأمم المتحدة. وهدفنا هو حرمان نظام الأسد من الإيرادات والدعم الذي استخدمه لارتكاب الفظائع

الواسعة النطاق وانتهاكات حقوق الإنسان التي تحول دون التوصل إلى حل سياسي وتنتقص بشدة من احتمالات السلام.

وتهدف العقوبات الإلزامية المنصوص عليها في قانون قيصر لحماية المدنيين في سورية لعام 2019 إلى ردع الجهات الفاعلة السيئة التي تواصل مساعدة وتمويل فظائع نظام الأسد ضد الشعب السوري في الوقت الذي تعمل فيه ببساطة على إثرائها هي وأسرهما. ويتضمن تشريع قيصر أحكاماً قوية لضمان عدم تأثر المساعدة الإنسانية بأي شكل من الأشكال بالتشريع. كما إنه يحدد متطلبات تعليق العقوبات المفروضة على سورية بموجب قانون قيصر، بما في ذلك إنهاء جميع الهجمات الوقحة ضد شعبها ومحاسبة جميع الجناة.

وأمام نظام الأسد خيار واضح وهو: اتباع المسار السياسي الذي أرسى في القرار 2254 (2015) أو جعل الخيار الوحيد أمام الولايات المتحدة هو الاستمرار في حجب تمويل إعادة الإعمار وفرض العقوبات على النظام وداعميه الماليين.

وأود أن أركز ببضع كلمات على موعد 10 تموز/يوليه - أي بعد 23 يوماً - عندما يتداول المجلس بشأن تجديد ولاية الآلية الإنسانية العابرة للحدود، على النحو المبين في القرار 2504 (2020)، وأثرها على العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة. فالحقيقة البسيطة تتمثل في أنه لن تكون هناك نهاية للآزمة الإنسانية في سورية حتى يتم التوصل إلى حل سياسي.

ولا يمكننا أن نستخدم مفاوضات تجديد الولاية لتشكيل الحقائق السياسية في الميدان. فوظيفتنا، قبل كل شيء، هي دعم أعلى المثل الإنسانية، وتقديم أفضل ما يمكن لصالح الضعفاء في جميع أنحاء العالم. وبما أن العملية السياسية لا تزال في مراحلها الأولى، فيجب أن نضمن تدفق المساعدات الإنسانية إلى الشعب السوري على أساس احتياجاته. وهذا يعني أنه يجب ألا تستخدم المعونة الإنسانية كورقة مساومة؛ فالملايين من الناس يعتمدون على مساعدات الأمم المتحدة في جميع أنحاء سورية. ولذلك، يجب على كل عضو في المجلس أن يكفل وصول المساعدة عبر الحدود وعبر الخطوط، عبر أقصر الطرق إلى كل سوري يحتاج إلى المعونة. ونقاط عبور باب الهوى وباب السلام واليعربية الحدودية المأذون بها من قبل الأمم المتحدة هي أقصر الطرق للوصول إلى ملايين النساء والرجال والأطفال في شمال شرق وشمال غرب سورية.

فأمام نظام الأسد خيار يتخذه، وكذلك المجلس. وأريد أن أقول اليوم أنه لا يمكننا أن نختار، بالتقاعس أو وضع العراقيل، تجويع المدنيين وحرمانهم من المأوى والسماح لكوفيد-19 بالانتشار كأسلوب للتوصل إلى حل سياسي. ولا يمكننا أن نغض الطرف، كما قالت السيدة غازي. ويكتسي دعم استمرار إمكانية وصول الأمم المتحدة عبر الحدود إلى أكبر عدد ممكن من الناس، بغض النظر عن من يسيطر على الأراضي، ذات القدر من الأهمية التي يكتسيها دعم جهود المبعوث الخاص بيدرسن الرامية إلى تحقيق نهاية سياسية للنزاع.

المرفق السابع عشر

بيان الممثل الدائم لفيت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن والسيدة نورا غازي على إحاطتهما.

يسرنا أن نرى أن اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 5 آذار/مارس في الشمال الغربي لا يزال يُحترم بصفة عامة، على الرغم من أن بعض التحديات لا تزال قائمة في تلك المنطقة وفي أجزاء مختلفة من سورية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عودة الأنشطة الإرهابية إلى الظهور أمر مزعج.

ونود أن نعيد تأكيد دعمنا لنداءات الأمين العام والمبعوث الخاص من أجل وقف إطلاق النار في سورية على الصعيد الوطني. ونواصل حث جميع الأطراف على الاستجابة للدعوة إلى مكافحة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) بأشمل الطرق الممكنة وكفالة الاستقرار في سورية. فلا يمكن استعادة الثقة بين الأطراف المعنية وتهيئة بيئة مواتية لتسريع العملية السياسية إلا عندما يتم تأمين حالة من الهدوء على نحو مستدام على الأرض.

وتود فيت نام أن تغتنم هذه الفرصة لتشيد بالجهود المتواصلة التي يبذلها المبعوث الخاص للجمع بين الطرفين، ونتطلع إلى استئناف المفاوضات في إطار اللجنة الدستورية. ونؤيد باستمرار التوصل إلى حل سياسي للحالة في سورية، تمشيا مع القرار 2254 (2015)، مع الاحترام الكامل لمبادئ المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والتقييد الكامل بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

لقد أصبح الوضع الاجتماعي والاقتصادي والإنساني المتقلب في سورية - مع إضافة طبقة جديدة نتيجة لكوفيد-19 - مقلقا للغاية مضيفا المزيد من الضغط إلى المصاعب التي يعاني منها الشعب السوري، بما في ذلك ملايين النازحين. وعلى الرغم من أن عدد الحالات المؤكدة لا يزال منخفضا نسبيا، فإن خطر زيادة انتشار المرض يتطلب إيلاء الاهتمام المناسب لاحتواء الآثار السلبية للجائحة والحالة الإنسانية على الناس الآن وعلى المدى الطويل.

وإذ نكافح هذه الجائحة، نحث جميع الأطراف المعنية على تهيئة أفضل الظروف لمواصلة المساعدة الإنسانية الأساسية. كما ندعو المجتمع الدولي إلى تقديم دعم ثابت للشعب السوري. فلنركز أولا على إنقاذ أرواح الأبرياء وحمايتهم.

المرفق الثامن عشر

بيان الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة، بشار الجعفري

[الأصل: بالعربية والإنكليزية]

عندما تسرق الولايات المتحدة علانية 200 000 برميل نفط من حقول النفط السورية بشكل يومي وعندما تسرق أيضا 400 000 ألف طن من القطن وتضرم النار في آلاف الهكتارات من حقول القمح، عندما تسرق 5 ملايين من رؤوس الماشية وتتفاخر بتقسيم سورية وإضعاف قيمة الليرة السورية عمدا، عندما تفرض الولايات المتحدة تدابير اقتصادية قسرية تهدف إلى خنق الشعب السوري، عندما تحتل الولايات المتحدة أجزاء من الأراضي السورية وتحمي شريكها التركي الذي يحتل أراض أخرى، عندما تقوم زميلتي، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة، بالرغم من كل ذلك، بالحديث عن قلق إدارتها من تدهور الوضع المعيشي للمواطن السوري وتعزو هذا التدهور إلى ما تسميه "النظام"، يصبح السؤال المشروع هنا: ألا يشير ذلك إلى حالة مرضية حادة؟ أو ليست هذه أعراض الفصام السياسي؟

لقد وجه بلدي، سورية شكوى رسمية، بتاريخ 31 أيار/مايو 2020، إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن بحق بعض حكومات الدول الأعضاء، وفي مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا، التي لم تكتفِ بالقيام، على مدى السنوات التسع الماضية، بدعم وتمويل وتسليح التنظيمات والجماعات الإرهابية متعددة الجنسيات والولاءات والتسميات والميليشيات الانفصالية العميلة، بل عمدت إلى التدخل العسكري المباشر في بلدي من خلال شن أعمال العدوان الأحادي تارة والثلاثي تارة أخرى، واحتلال أجزاء من الأراضي السورية وارتكاب جرائم القتل والتدمير والتجهير والتغيير الديموغرافي ونهب الموارد والثروات الطبيعية والتاريخية، بما فيها النفط والغاز والآثار والمحاصيل الزراعية، وحرق وإتلاف ما لا تتمكن من سرقته منها، وفرض المزيد من العقوبات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب على الشعب السوري.

إن هذه الممارسات والانتهاكات الجسيمة بالجملة لمبادئ القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة تبرز تناقضاً في سلوك هذه الحكومات مع مقاصد وأهداف الميثاق ورؤيته للعمل الدولي المتعدد الأطراف وعودة إلى منظور عصبة الأمم التي شرعنت العدوان والاحتلال فحكمت على نفسها بالفشل. كما أن هذه الممارسات تمثل، دون أي لبس، محاولات فاضحة للتدخل الخطير والهدام في مسار العملية السياسية التي تُيسرها الأمم المتحدة عبر المبعوث الخاص للأمين العام، وذلك بهدف تحويلها من مسار قائم على الحوار الوطني السوري - السوري بملكية وقيادة سورية إلى شكلٍ من أشكال فرض إرادة هذه الدول على الأمم المتحدة ووسيلة لفرض إملاءات حفنة من الدول على حساب سيادة سورية ومقدرات شعبها ورفاهه وأمنه.

في ضوء ما استمعنا إليه من بيانات، أجد لزاماً عليّ توضيح بعض المفاهيم:

إن سياسات الحصار وفرض التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية كانت ولا تزال جزءاً لا يتجزأ من السياسات الغربية التقليدية العمياء، والوجه الآخر للإرهاب الذي سفك دماء السوريين ودمر منجزاتهم. وإن استهداف الشعب السوري في عملته الوطنية ولقمته ودوائه ومعيشته، ووضع العراقيين أمام قدرة مؤسسات الدولة على تلبية احتياجاته الأساسية ومواصلة توفير الخدمات العامة، ينفي أي مزاعم غربية بالحرص الإنساني. وقد تجلّى آخر مثال على محاولات الإضرار بالشعب السوري في قيام أطراف لبنانية بحرق

شحنات مساعدات إنسانية غذائية دأب برنامج الغذاء العالمي على إدخالها، على مدى سنوات، إلى محتاجيها من السوريين عبر الأراضي اللبنانية.

إن قيام الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بضرب عرض الحائط بجميع المطالبات الأممية والدولية الداعية لوضع حدٍ للتدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري، بما فيها دعوات الأمين العام ومبعوثه الخاص إلى سورية، وإقدامهما على تجديد وتشديد مفاعيل الإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري، وذلك بالتوازي مع دخول ما يسمى "قانون قيصر" الأمريكي حيز التنفيذ، يمثل استهتاراً من الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بكل إنجازات البشرية المتراكمة من القانون الدولي ومحاولةً لفرض القانون الأمريكي على العالم.

إن التصريحات الصادرة عن "جيمس جيفري" مؤخراً تمثل اعترافاً صريحاً من الإدارة الأمريكية بمسؤوليتها المباشرة عن معاناة السوريين، وتؤكد مجدداً أن الإدارة الأمريكية تنظر إلى المنطقة بعيون إسرائيلية لأن المطالب التي يتحدث عنها "جيفري" هي مطالب إسرائيلية قديمة متجددة تهدف لتشكيل المنطقة على نحو يحقق أجندة الهيمنة عليها.

إن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، الذي يفترض أن الدول الغربية الثلاث الدائمة العضوية في هذا المجلس مؤتمنة على المشاركة في الحفاظ عليهما، لا ينسجم وعض هذه الدول وحلفائها وأدواتها لنظرها عن ممارسات حليفها التركي في الناتو وتبني جرائمه في سورية وليبيا ودول أخرى والدفاع عنها. كما أنه لا ينسجم مع غض النظر عن الاحتلال الأمريكي - التركي لأجزاء من بلادي ورعاية الإرهاب فيها وعقد لقاءات بين ممثلي حكومتي هاتين الدولتين والتنظيمات الإرهابية على أراضي بلادي بلا خجل أو وجل. وقد تجلّى ذلك مؤخراً في تسليح وزير الدفاع والداخلية التركيين إلى داخل الأراضي السورية في محافظة إدلب السورية لاستغلال الهدوء الذي ساد بعد اتفاق موسكو والقيام بتعزيز وجود قوات الاحتلال التركية والتنظيمات الإرهابية العميلة لها. هذا علاوةً على سعي النظام التركي لإحلال التعامل بالعملة التركية مكان العملة الوطنية السورية في المناطق التي يحتلها ومحاولة تتركها. وهنا تتماثل قوات أردوغان مع إسرائيل في احتلالهما لأراضٍ من بلادي، ويتكامل الاحتلالان التركي والإسرائيلي ويتآلمان خدمة لمشغلهم الأمريكي.

إن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين لا ينسجم وإصرار الدول الغربية الثلاث الدائمة العضوية في مجلس الأمن على عدم القضاء على تنظيم داعش الإرهابي، وقيامها بتحريك بقاياها بين العراق وسورية كلما اقتضت مصلحة تلك الدول ذلك. وكنت قد أشرت في بياني السابق بتاريخ 19 أيار/5 مايو (انظر S/2020/427) إلى اعترافات عناصر داعش الذين وقعوا في قبضة الجيش العربي السوري والتي أكدوا فيها تلقيهم تدريبات على أيدي قوات الاحتلال الأمريكي في منطقة التنف المحتلة. وقبل أيام، اعترف الإرهابي الداعشي "محمد حسين سعود" بأن الاستخبارات البريطانية أجبرته وعدداً من الإرهابيين على العمل لصالحها، وكلفتهم بجمع معلومات حول المنشآت والمواقع العسكرية السورية والروسية في سورية.

لقد طالبت بلادي في الشكوى الرسمية التي قدمتها، كلاً من الأمين العام ومجلس الأمن، بوضع حدٍ للتدخلات الخارجية المعادية لبلادي، وإلزام الدول الأعضاء كافة بالامتناع عن أي ممارسات تهدف إلى تقويض استقلالية ومسار العملية السياسية، والمساس بمصالح وخيارات الشعب السوري، وأمن واستقرار سورية وعلاقاتها الإقليمية والدولية.

كما طالبت سورية الأمين العام بتكليف الجهات القانونية المختصة في الأمانة العامة، بإعداد تقرير عاجل حول مدى انسجام القوانين والقرارات الأمريكية والأوروبية، بفرض الحصار الاقتصادي على الشعب السوري، مع أحكام الميثاق وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وآثارها الكارثية على حياة الشعب السوري.

وتتطلع بلادي لاستجابة الأمين العام لطلبها وإعلامها، في أقرب وقت ممكن، بما تم اتخاذه من إجراءات بحكم موقعه وولايته ودوره في تيسير العملية السياسية في الجمهورية العربية السورية.

نحن كنا وما زلنا ضحية تصفية حسابات غربية معنا، لذلك فإننا قُراءٌ جيّدون للتاريخ، ومشكلتنا مع أعدائنا وخصومنا هي أننا نختلف في قراءة التاريخ. في هذا الصدد قد يكون من المناسب استذكار حكمة أحد علماء الاجتماع السياسي: "لا يناطح التاريخ إلا الحمقى".

ختاماً أقول لزملائي ممثلي الدول الغربية في هذا المجلس: ارفعوا ضغوطكم عن سورية، دعوا الشعب السوري يتنفس .Let the Syrian People breathe